الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة سـطيـف 1 فرحات عباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

مـــذكـــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

الموضوع:

إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة

دراسة حالة –مجموعة من المؤسسات الناشئة-

إعداد الطالب (ة):
شعباني إكرام
شاخب شيماء

تحت إشراف:
شاوي صباح

تاريخ المناقشة: 2025-06-29

لجنة المناقشة		
الرئيس	قرة خولة	أستاذ مساعد قسم أ
المشرف	شاوي صباح	أستاذ مساعد قسم أ
المناقش	رجم خالد	أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2024 - 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1 فرحات عباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

مـــذكـــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

الموضوع:

إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة

دراسة حالة –مجموعة من المؤسسات الناشئة-

إعداد الطالب (ة):
شعباني إكرام
شاخب شيماء

تحت إشراف:
شاوي صباح

تاريخ المناقشة: 2025-06-29

لجنة المناقشة		
الرئيس	قرة خولة	أستاذ مساعد قسم أ
المشرف	شاوي صباح	أستاذ مساعد قسم أ
المناقش	رجم خالد	أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2024 - 2025

شكر

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي وفقنا واعاننا على انجاز هذه المذكرة

وأسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، له الحمد أولا واخرا ظاهرا وباطن

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأستاذة المشرفة شاوي صباح على مرافقتها لنا طيلة مراحل اعداد هذا العمل لها منا كل التقدير والعرفان .

كما اود ان أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير الى السادة أعضاء لجنة المناقشة ،على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ،وعلى ما تفضلوا به من وقتهم وجهدهم لتقييم هذا العمل ،وعلى ملاحظاتهم القيمة التي سيكون لها الأثر الكبير في تطوير مستوانا العلمي والبحثي.

ولا يفوتني ان اعبر عن امتناني العميق لكل من مد لنا يد العون ، وساندنا في مسيرتنا سواء من قريب او بعيد ،من أساتذة واداريين،لكم منا اصدق الدعوات واسمى معاني الشكرر والتقدير.

الاهداء

الى العزيز الذي حملت إسمه فخرا والى من كلله الله بالهيبة والوقار، الى من حصد الاشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلا منها ،الى ابي لم يحن ظهر ابي ما كان يحمله لكن ليحملني من اجلي انحدب، وكنت احجب عن نفسي مطالبها فكان يكشف عما اشتهي الحجب فشكرا لكونك ابي.

الى من علمتني الاخلاق قبل ان اتعلمها ،الى الجسر الصاعد بي الى الجنة الى اليد الخفية التي ازالت عن طريقي العقبات ، من ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا امي محبوبتي وملهمتي.

الى من وهبني الله نعمة وجودهم، الى مصدر قوتي وارضي الصلبة وجدار قلبي المتين اخوتي واخواتي.

والى ما ان ضاقت بي الدنيا وسعت بخطاهم وان سقطت كانوا اول من رفعوني بكلماتهم الى من رافقني بالقلب قبل الدرب اصحابي واحبتي.

الى أولي الفضل علينا جميعا ها انا اليوم طويت صفحة من التعب وسجلت في تاريخي فخرا لا ينسا ،لم اعد أتساءل عن ملامح الوصول فقد رأيتها في عيوني، تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمة الانتظار ،ها هي الخطى التي كانت تتعثر أحيانا قد وجدت مستقرها في قمة الإنجاز.

وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

شيماء

إكرام

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
أولا: الإطار العام للدراسة	
1-تمهيد	أ
2-إشكالية الدراسة	ب
3-فرضيات الدراسة	ب
4-أهداف الدراسة	ج
5-أهمية الدراسة	ج
6-حدود الدراسة	ج
7-صعوبات الدراسة	ج
8-نموذج الدراسة	ج
9-التعريفات الإجرائية	د
ثانيا: أدبيات الدراسة	
تمهيد	1
1-الإطارالنظري لتمويل المؤسسات الناشئة	2
1-1 ماهية المؤسسات الناشئة	2
1-1-1 تعريف المؤسسات الناشئة	2

1-1-2 أهمية المؤسسات الناشئة	4
1-1-3 دورة حياة المؤسسة الناشئة	4
1-1-4 خصائص المؤسسة الناشئة	5
1-1-5 الصعوبات التي تواجه المؤسسة الناشة	5
1-1-6 الامتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسة الناشئة	6
1-2 ماهية التمويل	7
1-2-1 تعريف التمويل	7
1-2-2 اهمية التمويل	8
1-2-3 الخطوات الأساسية للتمويل	8
1-2-4 اشكال التمويل	9
2-الاليات المعتمدة في الجزائر لتمويل المؤسسات الناشئة	11
2-1 مصادر التمويل المباشرة	11
2-2 مصادر التمويل غير المباشرة	15
3-الدراسات السابقة	16
4-الفجوة البحثية	24
ثالثا: الطريقة والإجراءات	
تمهيد	26
1- منهجية الدراسة	27
2- منهج الدراسة	27
3- مصادر جمع البيانات	27
4- مجتمع وعينة الدراسة	28
5- أداة الدراسة	28

6- خطوات تنفيذ الدراسة الميدانية	29
رابعا: نتائج الدراسة	
تمهيد	32
1- تحليل نتائج المقابلات	33
2- عرض إحصائيات جامعة سطيف-1-	44
3- تحليل نتائج الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة	65
4- اختبار الفرضيات	66
خامسا: مناقشة النتائج والتوصيات	
1- النتائج	72
2-التوصيات	73
4-آفاق الدراسة	74
قائمة المراجع	
الملاحق	
ملخص الدراسة	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عرض نتائج المقابلة مع الأستاذ قدوج حمزة	36
02	عرض نتائج المقابلة مع الأستاذ رجم خالد	42
03	توزيع المشاريع حسب الكليات2022-2023	48
04	توزيع المشاريع حسب الكليات2023-2024	49
05	توزيع المشاريع حسب الكليات2024-2025	51
06	عدد المشاريع الممولة من طرق الASF خلال 2021-2025	65

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	منحنى دورة حياة المؤسسة الناشئة	76
02	أسئلة المقابلة	77
03	استمارة التربص	78
04	احصائيات الحاضنة2022-2023	79
05	احصائيات الحاضنة2023-2024	79
06	احصائيات الحاضنة2024-2025	80

مقدمة

يعد التمويل من بين أهم العوامل التي تتحكم في نجاح أو فشل أي مشروع اقتصادي، باعتباره الوسيلة الأساسية التي تسمح بتحويل الأفكار والمبادرات إلى مشاريع قائمة على أرض الواقع. وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، برزت المؤسسات الناشئة كأداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي، وتشجيع الابتكار، وتوفير فرص العمل، خاصة في أوساط الشباب. وقد أصبح من الضروري تمكين هذه المؤسسات من الوسائل التي تضمن لها الاستمرارية، وعلى رأسها التمويل المناسب.

تتميز المؤسسات الناشئة بطبيعتها الخاصة التي تختلف عن المؤسسات التقليدية، فهي غالبًا ما تكون مبنية على أفكار جديدة ومشاريع مبتكرة، مما يجعل حاجتها إلى التمويل أكثر تعقيدًا، نظرًا لارتفاع درجة المخاطرة، وعدم اليقين المرتبط بها. كما أن مراحل تطورها تتطلب دعماً مستمراً، من مرحلة الفكرة إلى مرحلة النمو والتوسع، وهو ما يجعل مسألة التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجهها.

وتزداد أهمية التمويل عندما نعلم أن العديد من هذه المؤسسات تفشل في مراحلها الأولى بسبب غياب الموارد المالية الكافية أو عدم الحصول عليها في الوقت المناسب، إضافة إلى محدودية البدائل التمويلية التي تتلاءم مع خصوصية هذا النوع من المشاريع. وبالتالي، فإن توفير بيئة تمويلية مناسبة يعتبر شرطًا أساسيًا لضمان نموها واستمراريتها.

في الجزائر، ورغم الجهود التي بُذلت لدعم هذه الفئة من المؤسسات، من خلال إنشاء صناديق خاصة وهيئات مرافقة، إلا أن العديد من العراقيل ما زالت قائمة، كتعقيد الإجراءات الإدارية، تداخل الصلاحيات، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وعدم ملاءمة بعض الآليات التمويلية مع طبيعة هذه المؤسسات. كما أن الامتيازات الجبائية الممنوحة لا تكون دائمًا كافية أو قابلة للتطبيق بسهولة، مما يزيد من تعقيد الوضعية.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتحليل اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال الجمع بين الجانب النظري والميداني، مع محاولة تسليط الضوء على أهم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات، ومدى فعالية الأطر التمويلية القائمة، وذلك من خلال دراسة إحصائيات لكل من حاضنة أعمال جامعة فرحات عباس سطيف 1وصندوق تمويل المؤسسات الناشئة asf، إلى جانب مقابلات ميدانية مع فاعلين في المجال، قصد تقديم تصور أقرب إلى الواقع، والخروج باقتراحات قد تسهم في تحسين منظومة التمويل الموجهة لهذه الفئة الحيوية.

2-إشكالية الدراسة:

تُعد المؤسسات الناشئة من الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز الابتكار، غير أن واقعها في الجزائر لا يزال يواجه عدة تحديات، خاصة على مستوى التمويل، رغم تعدد الصناديق والهياكل الداعمة. وتبرز أهمية دراسة هذه الإشكالية لفهم مواطن الخلل والبحث عن سبل تطوير الآليات الحالية بما يتماشى مع طبيعة هذه المؤسسات وخصوصياتها.

ما هي اجراءات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

الإشكاليات الفرعية:

_ ما مدى فعالية إجراءات تمويل المؤسسات الناشئة؟

_ هل تلبي الصناديق والهيئات التمويلية احتياجات المؤسسات الناشئة؟

_ هل يؤثر غياب التنسيق بين الجهات على تمويل المؤسسات الناشئة؟

_ هل تُعد الامتيازات المالية فعالة لدعم المؤسسات الناشئة؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

تعاني المؤسسات الناشئة في الجزائر من صعوبات متعددة في الحصول على التمويل، نتيجة تعقيد الإجراءات، ضعف التنسيق بين الهيئات الداعمة، ومحدودية فعالية الآليات التمويلية والامتيازات الممنوحة.

الفرضيات الفرعية:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

1. إجراءات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر معقدة ، مما يصعّب على أصحاب المشاريع الوصول إلى التمويل.
2. الصناديق والهيئات الداعمة لا تستجيب بشكل كافٍ لاحتياجات المؤسسات الناشئة، سواء من حيث التمويل أو المرافقة.
3. غياب التنسيق بين الجهات المعنية يؤثر سلبًا على فعالية تمويل المؤسسات الناشئة.
4. الامتيازات المالية المتوفرة للمؤسسات الناشئة تبقى غير كافية بسبب صعوبات تطبيقها في الواقع.

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

_ إبراز الصعوبات التمويلية التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.

_ عرض أشكال التمويل المتاحة لهذه المؤسسات.

_ توضيح دور الهيئات والصناديق الرسمية في تمويل المؤسسات الناشئة.

_ جمع آراء خبراء في مجال تمويل المؤسسات الناشئة من خلال مقابلات ميدانية، بهدف فهم أعمق لواقع التمويل وتحدياته في الجزائر.

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على موضوع تمويل المؤسسات الناشئة كعامل أساسي لضمان بقاء هذه المؤسسات واستمراريتها، خاصة في ظل ما تواجهه من تحديات في البيئة الاقتصادية، حيث تسعى الدراسة إلى إبراز دور آليات التمويل والمرافقة في دعم المؤسسات الناشئة، بما يتماشى مع متطلبات النمو الاقتصادي، وتشجيع روح المبادرة والابتكار، من أجل المساهمة في تنشيط السوق وخلق فرص

عمل جديدة.

5- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية :جامعة فرحات عباس سطيف01

الحدود الزمانية :الفترة الممتدةمن01الى 15 جوان 2025 المخصصة لعمل المقابلات وجمع الاحصائيات

6- **صعوبات الدراسة:**

1 حداثة الموضوع نسبيًا، ما جعل من الصعب العثور على مراجع ومصادر كافية خاصة فيما يتعلق بالبيئة الجزائرية.

2 عدم تعاون بعض الفاعلين، لا سيما مسؤول الحاضنة، حيث واجهنا صعوبة في الحصول على المعلومات المطلوبة.

3 صعوبة في إيجاد مؤسسة مناسبة لتطبيق الجانب الميداني فيها، بسبب عدم تجاوب بعض الأطراف.

7- نموذج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج وصفي تحليلي، يهدف إلى فهم واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال جمع المعطيات وتحليلها بطريقة معمّقة. وقد تم بناء النموذج انطلاقًا من الربط بين الإطار النظري والمعطيات الميدانية، مع التركيز على الجوانب الأساسية المؤثرة في التمويل، مثل فعالية الإجراءات، دور الهيئات الداعمة، والامتيازات المتاحة.

ونظرًا لطبيعة الموضوع، لم يعتمد البحث على نموذج مفاهيمي كمي، وإنما ارتكز على تحليل آراء فاعلين ميدانيين تم استجوابهم عبر مقابلات نوعية، بالإضافة إلى جمع بعض الإحصائيات من مصادر رسمية ودراسات سابقة ذات صلة، قصد تقديم تصور أقرب إلى الواقع، وفهم أعمق للإشكالية المدروسة.

8- التعريفات الإجرائية:

المؤسسات الناشئة: يقصد بها المؤسسات الاقتصادية حديثة النشأة، التي تقوم على فكرة جديدة أو مشروع مبتكر، وغالبًا ما تكون صغيرة الحجم في بدايتها، وتواجه مجموعة من التحديات خاصة في جانب التمويل والتأطير.

التمويل: يُقصد بالتمويل مختلف الموارد المالية التي تحتاجها المؤسسة الناشئة لتأسيسها واستمراريتها، سواء كانت من مصادر ذاتية أو خارجية (صناديق، قروض، مساعدات حكومية...).

تمهيد:

تُعد المؤسسات الناشئة من بين الفواعل الاقتصادية الجديدة التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد، سواء من طرف الحكومات أو المستثمرين، نظرًا للدور الذي تلعبه في تنشيط الاقتصاد، خلق مناصب الشغل، وتشجيع روح الابتكار والمبادرة. وتكتسي هذه المؤسسات خصوصية تميزها عن المؤسسات التقليدية، من حيث مراحل تطورها، طبيعة الأفكار التي تقوم عليها، والبيئة التي تنشأ فيها. غير أن هذه الخصوصية تجعلها عرضة لجملة من التحديات، خاصة على مستوى التمويل.

إن مسألة تمويل المؤسسات الناشئة تُعد من أبرز العراقيل التي تواجه أصحاب المشاريع، سواء في مرحلة التأسيس أو خلال مراحل التوسع والنمو. فضعف الموارد الذاتية، وصعوبة الحصول على تمويل خارجي، إلى جانب تعقيد الإجراءات الإدارية، تجعل من عملية التمويل عائقًا حقيقيًا أمام تجسيد الأفكار وتحويلها إلى مشاريع قائمة.

يركز هذا الفصل على الجانب النظري المتعلق بتمويل المؤسسات الناشئة، حيث يتم التطرق أولًا إلى تعريف هذه المؤسسات، خصائصها، ومراحل تطورها، مع إبراز أهم الصعوبات التي تواجهها. كما يتناول الفصل أشكال التمويل المتاحة، سواء كانت تمويلات داخلية أو خارجية، ويعرض أهم الهيئات والصناديق المخصصة لدعم هذه المؤسسات في الجزائر. كما يُسلط الضوء على الامتيازات الجبائية والمالية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع من المشاريع،

1-الإطار النظري لتمويل المؤسسات الناشئة:

يُعتبر التمويل أحد التحديات الجوهرية التي تواجه المؤسسات الناشئة في مختلف مراحل تطورها. ويستلزم فهم هذا الإشكال التطرق إلى الأسس النظرية التي تؤطر عملية التمويل، خاصة في ظل خصوصية هذه المؤسسات من حيث المخاطر، وحاجتها للموارد، وغياب الضمانات الكافية. لذلك، يُعدّ بناء إطار نظري واضح لتمويل المؤسسات الناشئة خطوة محورية لفهم مختلف الآليات والأدوات التي يمكن أن تدعمها وتضمن استمراريتها.

1-1ماهية المؤسسات الناشئة:

قبل التطرق إلى تمويل المؤسسات الناشئة، من الضروري تحديد ماهيتها بدقة، نظراً للطابع المميز الذي تفترضه مقارنة بالمؤسسات التقليدية. فالمؤسسات الناشئة ترتبط عادة بالابتكار، والعمل في بيئة عالية المخاطر، وبالاعتماد على نماذج أعمال قابلة للتوسع السريع. هذا التحديد يساعد في فهم طبيعتها القانونية والاقتصادية، وبالتالي تكييف أدوات التمويل المناسبة لها.

1-1-1تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسات الناشئة (START UP) حسب المادة الحادية عشر من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة اعمال" تم وضع مجموعة من الشروط التي يجب ان تتوافر عليها المؤسسة حتى تمنح علامة مؤسسة ناشئة وهي عبارة عن كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري والتي تستوفي الشروط التالية: (الجريدة الرسمية،2020)

يجب الا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات

ان يعتمد نموذج اعمالها على منتجات او خدمات ذات فكرة مبتكرة

الا يتجاوز رقم اعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية

ان يكون راس مالها مملوكا بنسبة 50%على الأقل من قبل اشخاص طبيعيين او صناديق الاستثمار المعتمدة

يجب ان تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية

يجب الا يتجاوز عدد العاملين 250 عامل

تعرف المؤسسة الناشئة بانها مؤسسة حديثة النشأة، تسعى لتحقيق نموذج عمل تجاري بطرح منتج او خدمة جديدة في السوق في ظل فرص كبيرة للنمو والتطور ومخاطرة عالية وارتفاع عدم التأكد، تعتمد على التكنولوجيا البحث والتطوير والابتكار. (بوعنيني سميحة ،كرومي آسية ،2021،ص 169-170)

تعرف المؤسسة الناشئة حسب القاموس الإنجليزي على انها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة START UP تتكون من جزأين STARTوهو مايشير الى فكرة الانطلاق UPفكرة النمو القوي ،ويعرفها القاموس الفرنسي بانها المؤسسات الشابة المبتكرة لا سيما في قطاع التكنولوجيا الحديثة.(سمية لرقط ، 2023، ص 484)

من خلال ما سبق يمكن تعريف المؤسسة الناشئة بأنهاوحدة اقتصادية حديثة النشأة، تقوم على فكرة مبتكرة أو نموذج عمل جديد، وتسعى إلى تقديم منتج أو خدمة غير تقليدية في السوق، معتمدة على التكنولوجيا، البحث والتطوير، والابتكار. تتميز بإمكانية نمو عالية، وتعمل غالباً في بيئة تتسم بعدم التأكد والمخاطرة المرتفعة. تُدار هذه المؤسسات من قبل أفراد أو جهات استثمارية، وتلعب دوراً محورياً في تحفيز الاقتصاد ودعم ديناميكية السوق، خصوصاً في القطاعات التكنولوجية.

A **startup** is a newly established economic entity built around an innovative idea or a novel business model. It aims to introduce unconventional products or services into the market, relying on technology, research and development, and innovation. Characterized by high growth potential, startups often operate in environments marked by uncertainty and elevated risk. They are typically managed by individuals or investment funds and play a crucial role in stimulating the economy and driving market dynamism, especially in the technology sector.

_ الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية

يمكن القول ان هناك تشابها بين دورة حياة المؤسسة الناشئة والمؤسسة الكلاسيكية من حيث المرور بمراحل محددة، فالمؤسسات الكلاسيكية تبدأ بمرحلة الانطلاق ،تليها مرحلة النضج ،ثم تتراجع تدريجيا .اما المؤسسات الناشئة فأنها تمر بسلسلة من التراجع والتقدم غير المنتظم في مرحلة ما قبل النمو حتى تصل الى مرحلة النضج التي تشهد ارتفاعا ونموا كبيرا . وتختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الكلاسيكية من حيث تقديم منتجاتها لسوق غير معروف او غير مؤكد مما يعكس درجة عالية من المخاطر. رغم هذه المخاطر فان المستثمرين في المؤسسات الناشئة يفضلون الاستثمار فيها بسبب التوازن بين احتمالية العوائد العالية والمخاطر الكبيرة، وعلى العكس تتجه المؤسسات الكلاسيكية نحو أسواق مستقرة تحقق أرباحا اقل ولكن مع مستوى مخاطرة منخفض. بالإضافة الى ذلك تختلف مصادر التمويل

بين النوعين فالمؤسسات الناشئة تعتمد غالبا على أموال المستثمرين المغامرين او رؤوس الأموال الجريئة ، بينما تعتمد المؤسسات الكلاسيكية على القروض البنكية او المنح الحكومية.(د بوالشعور شريفة ،2018،ص 423)

1-1-2أهمية المؤسسات الناشئة:

تلعب المؤسسات الناشئة دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان من خلال: (سمية بن على ،2022،ص 611)

- خلق فرص العمل وتحفيز النمو ، فقد ساهمت بين 1992 و 2005 في خلق 3 ملايين فرصة عمل سنويا وهو ما يفوق مساهمة المؤسسات التقليدية .
- وفقا لدراسة اجراها مركز الدراسات الاقتصادية بمكتب الإحصاء الأمريكي عام 2017 فان الشركات الناشئة تتمتع بمعدلات إنتاجية عالية مقارنة بالمؤسسات الأخرى ، وتساهم بشكل فعال في تطوير وتحديث السوق من خلال تقديم منتجات مبتكرة بمعايير عالية الجودة.
- خفض الاعتماد على الواردات من خلال توفير المنتجات الوسيطة للمؤسسات الكبرى لتشجيع النشاط الاقتصادي وتلبية احتياجات السوق المحلي.
- جذب رؤوس الموال الأجنبية والمستثمرين وتمكينهم من توظيف مدخراتهم في أنشطة منتجية بدلا من اكتنازها او توجيهها نحو مجالات لا تحقق قيمة مضافة

1-1-3 دورة حياة المؤسسة الناشئة :

تمر المؤسسة الناشئة بعدة مراحل منذ تأسيسها إلى غاية استقرارها أو توسعها، حيث تتميز كل مرحلة بخصوصيات وتحديات مختلفة. (انظر الملحق رقم 01)

1- مرحلة ما قبل الانطلاق: اين يتم تصميم نموذج اولي للفكرة، ومن ثم دراسة السوق المستهدف وإمكانية تطبيق الفكرة غالبا ما يكون التمويل في هذه المرحلة تمويلا ذاتيا (سمية لرقط،2023، 486)
2- مرحلة الانطلاق: مرحلة ذات درجة عالية من المخاطرة ، يتم فيها اطلاق المنتج او الخدمة الأولية و إيجاد من يتبنى الفكرة ويمولها ماديا ، غالبا ما يتم اللجوء في هذه المرحلة الى الأصدقاء ، العائلة أو اشخاص مخاطرين من اجل التمويل.(محفوظ بلقيس ،2024، ص52)
3- مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: ينتشر في هذه المرحلة المنتج ويبلغ الذروة ،هذا الانتشار يؤدي الى ظهور منافسين يمارسون نفس النشاط ، فيبدأ الضغط السلبي بزيادة العارضين للمنتج ويبدا الفشل .(بوالشعور شريفة ،2018 ،422)

4- مرحلة الانزلاق في وادي الموت: يستمر التراجع رغم استمرار التمويل المخاطر ، حتى يصل الى ما يسمى بوادي الموت أي خروج المنتج من السوق ما لم يتم تدارك الوضع.(بوالشعور شريفة،2018 ،422)

5- مرحلة تسلق المنحدر: العمل على تطوير المنتج وتطبيق استراتيجيات جديدة من خلال الخبرة المكتسبة من المراحل السابقة ،مما يساعد المشروع على النهوض من جديد في نطاق تسويقي أوسع .(لعفيفي الدراجي ،2024 ،ص156)

6- مرحلة النمو المرتفع: بداية النمو المستمر من خلال تطوير الشكل النهائي للمنتج ،ليبدأ تطبيق اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.(لعفيفي الدراجي ،2024 ، ص156)

1-1-4خصائص المؤسسة الناشئة:

تنفرد هذه المؤسسات الناشئة بخصائص تميزها عن باقي الكيانات الاقتصادية، من حيث المرونة، الابتكار، والقدرة على التكيف مع بيئة سريعة التغير يمكن تلخيص أهم خصائص المؤسسة الناشئة في النقاط التالية:

- مؤسسة حديثة النشأة تتميز بالاستمرارية والنمو السريع (لعفيفي الدراجي ،2024 ،ص 149)
- المخاطرة العالية في ظل عدم التأكد الشديد (لعفيفي الدراجي ، 2024 ،ص150)
- الاعتماد على التكنولوجيا ، الابتكار ،البحث والتطوير .(بوعنيني سميحة ، كرومي آسية ،2021 ، ص170)
- البحث عن نموذج عمل مبتكر غير مسبوق قابل للتكرار لتحقيق تدفقات وقابل للتطور لتحقيق التوسع (بن شواط سمية ، قادري رياض ، 2021 ، 303).
- اختراق جميع أنواع الأسواق من التقنية الى التقليدية (بن شواط سمية ، قادري رياض ، 2021 ،ص 303).
- التركيز على الفكرة المبتكرة الواحدة وتطويرها . (بن شواط سمية ، قادري رياض ، 2021 ، ص303)
- تتطلب تكاليف منخفضة مقارنة بالإيرادات التي تحققها (محفوظ بلقيس ، 2024 ، ص 51)

1-1-5الصعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة:

تواجه المؤسسات الناشئة عدة صعوبات يمكن تلخيصها على النحو التالي :(بن شواط سمية ، قادري رياض ، 2021 ،303- 304)

- صعوبات إدارية : من ابرز التحديات الإدارية التي تعرقل المؤسسات الناشئة هي الإجراءات البيروقراطية المعقدة عند التأسيس .فعلى سبيل المثال يستغرق تأسيس مؤسسة في الجزائر قرابة شهر في حين لا يتجاوز الامر 24 ساعة في الولايات المتحدة .
- صعوبات تسويقية : تعاني المؤسسات الناشئة من نقص في الإمكانيات ، مما يحد من قدرتها على التطور والنمو . ويشمل ذلك قلة التمويل والمعلومات الضرورية للبحث والتقصي والخبرة التسويقية ، مما يؤدي الى فشل الكثير من المؤسسات . كما ان هناك قصورا في معرفة كيفية تقديم المنتجات وتكييفها مع حاجات المستهلك .
- صعوبات فنية : تعتمد الكثير من المؤسسات الناشئة على أفكار غير ناضجة ، غالبا ما تكون لمجرد التخرج من الجامعة ، دون وجود فريق عمل مؤهل . كما يفتقر العديد منها الى رؤية واضحة لتطوير المنتج او الخدمة بشكل يلائم احتياجات السوق .
- صعوبات تمويلية : يتطلب تطوير فكرة المؤسسة الناشئة الى تمويل دراسة السوق وتجارب المنتج وإرساء نموذج عمل جيد وضمان تسويق المنتج ومن ثم تطوير المؤسسة ونموها مما يتطلب أموال وعدم توفرها يحد من قدرات المبتكر ويشكل اكبر تحدي للمؤسسة .

1-1-6الامتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسات الناشئة:

تتمثل ابرز الحوافز الضريبية المقدمة للمؤسسات الناشئة في: (محمد نبيل شايب،عمر الفاروق زرقون،2025،ص275)

- تعفى المؤسسات التي تحمل علامة أو وسم "مؤسسة ناشئة" من الضرائب والرسوم التالية لمدة أربع سنوات قابلة للتمديد سنة واحدة في حالة التجديد وهذا وفق المادة 117 من قانون المالية سنة 2022 المعدل للأحكام المادة 69 والمتضمن قانون المالية 2020؛

1-الرسم على النشاط المهني للخدمات بنسبة 1.50 % للمقبوضات السنوات السابقة (منشور رقم/09و.م/م.ع.ض/.ق.م2024/.)؛

2-الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسات الأشخاص الطبيعيين؛

3-الضريبة على أرباح الشركات للنشاطات إنتاج السلع و/أو الخدمات؛

4-تخصم من الدخل أو الربح لمبالغ النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة أو الشركة في حد أقصاه 30 % من مبلغ هذا الدخل أو الربح وكذلك في حدود سقف يساوي 200.000.000.00 د.ج؛.

5- حالة صرف في آن واحد لنفقات المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار المفتوح لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للنفقات مائتي مليون دينار جزائري 200.000.000.00 د.ج. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 171 ، 2024).

- اقتناء التجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في المشروع تعفى من الرسم على القيمة المضافة من جهة ونسبة مخفضة معدلها 5 % من الحقوق الجمركية في حالة الاستيراد من جهة أخرى وهذا وفق المادة 117 من قانون المالية سنة 2022 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم ،100 (2021 المعدل للأحكام المادة 69 والمتضمن قانون المالية 2020؛

2-1 ماهيةالتمويل :

يُعد التمويل عنصرًا أساسيًا في دعم نشأة وتطور المؤسسات الناشئة، خاصة في ظل محدودية مواردها الذاتية. ويكتسي فهم ماهيته أهمية بالغة لتحديد الأدوات والآليات المالية المناسبة لطبيعتها عالية المخاطرة.

1-2-1 تعريف التمويل:

للتمويل تعاريف متعددة نذكر أهمها:

- التعريف الاول: التمويل هو الامداد برأس مال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الاعمال".رابح زرقاني،2014،الصفحة 59،58).

- ويعرف أيضا بأنه: "عملية الحصول على الاموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع، مع تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال التكلفة والعائدة". (زنانرة ريمة، العيد شريفة، الصفحة 328).

- ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة ان جميع التعاريف تتفق على تعريف التمويل بأنه:

"عملية توفير الأموال اللازمة للمشاريع أو المؤسسات، سواء من خلال المساهمين أو القروض أو مصادر أخرى. يتضمن اختيار أفضل مصادر التمويل بعد دراسة التكلفة والعائد لكل خيار. يمكن أن يكون التمويل قصيرًا أو طويل الأجل حسب احتياجات المشروع وأهدافه."

"The process of providing the necessary funds for projects or institutions, whether through shareholders, loans, or other sources. It involves selecting the best sources of financing after analyzing the cost and return of each option. Financing can be short-term or long-term depending on the project's needs and objectives."

1-2-2 أهمية التمويل:

في إطار سعيها الدؤوب لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، تعتمد المؤسسة على توفير الموارد المالية الكفيلة بتمويل مشاريعها (سواءً قصيرة أو طويلة الأجل) عبر مصادر تمويل متنوعة، مما يجعل وظيفة التمويل ركيزةً حيوية في ضمان استمرارية المؤسسة ونجاحها.تكمن هذه الأهمية في الجوانب التالية:(زنانرة ريمة، العيد شريفة، الصفحة 328).

- يعمل التمويل على تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، لتعود إلى دائرة الاستثمار الفعّال.
- يُمثل التمويل أداةً حيوية تتيح للمؤسسة تخطي حالات العجز المالي بسرعة وكفاءة.
- يساهم التمويل في إحياء المشاريع المتعثرة وإطلاق مبادرات جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويرفع من مستوى الدخل الوطني.
- تُعد التمويل عاملاً محوريًا في تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، سواء عبر تحديث المعدات أو استبدالها لضمان مواكبة التطورات التقنية. (زنانرة ريمة ،العيد شريفة، الصفحة 328).

1-2-3 الخطوات الاساسية للتمويل:

توجد مجموعة من الخطوات الأساسية لاختيار التمويل المناسب لأي نوع من أنواع المؤسسات، ومن بين هذه الخطوات ما يلي:

1- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة :

تقوم الإدارة المالية للمؤسسة بوضع خطط تُبين من خلالها - وبشكل مستمر - الاحتياجات المالية خلال الفترة الحالية والمستقبلية (القريبة والبعيدة)، مع ترتيبها حسب أولويتها وأهميتها. ولا يقتصر التعرف على هذه الاحتياجات عند بداية نشاط المؤسسة فحسب، بل يستمر طالما توجد مستجدات تؤثر على التمويل (كالمستجدات الشرائية، أو الإنتاجية، أو التسويقية، وغيرها).

2- تحديد الأموال المطلوبة :

يجب على الإدارة المالية في هذه الخطوة تقدير كمية الأموال اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة. لكن لا يُمكن تحديد المبلغ المطلوب بدقة، بل يتم تحديد "حد أدنى" للأموال و "حد أقصى" لا يجب تجاوزه .

3- تحديد شكل التمويل المناسب :

قد تختار المؤسسة الاعتماد على نوع محدد من التمويل لتلبية احتياجاتها المالية، مثل :

- الحصول على قروض .
- إصدار أسهم أو سندات .
- أو غيرها من الأدوات التمويلية .

4- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية :

بعد تحديد الاحتياجات المالية وحجمها وشكل التمويل، يجب إعداد خطة تمويلية أو جدول زمني لضمان تدفق الأموال في الوقت المناسب، مع مراعاة المدة الزمنية التي يحتاجها المُمَوِّل لتنفيذ طلبات التمويل المقدمة من المؤسسة .

5- وضع وتطوير الخطة التمويلية :

تُحدد هذه الخطة النشاطات التي سيتم توجيه الأموال إليها، والعوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تُسهّل الحصول على التمويل المطلوب وتجنب المشكلات المحتملة أثناء السداد. كما تُظهر الخطة مقدار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يُعزز ثقة المقرضين في منح الأموال للمؤسسة .

6- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها :

يجب إعداد الخطة بدقة لضمان قابلية التنفيذ على أرض الواقع، مع ضرورة المتابعة المستمرة لتصحيح أي انحرافات ناتجة عن التطبيق غير الصحيح. كما يُنصح بتحديث الخطة وتعديلها دوريًا لتتوافق مع المتطلبات والتغيرات الحديثة التي قد تطرأ على بيئة العمل ..(رابح زرقاني،2014، الصفحة 59).

4-2-1 **اشكال التمويل :**

تختلف أشكال التمويل باختلاف أنواع المؤسسات، حيث يلائم كل شكلٍ منها طبيعةَ عمل المؤسسة وحجمها وأهدافها. ومن بين هذه الأشكال نذكر ما يلي:

1-من حيث المدة التي يستغرقها التمويل:

وحسب هذا النوع ينقسم التمويل إلى:

- **التمويل قصير الأجل**

وهو التمويل المخصص لنشاط الاستغلال اليومي، حيث يغطي العمليات التشغيلية التي لا تتجاوز مدتها في العادة 21 شهراً.

- **التمويل متوسط الأجل**

يستخدم هذا النوع لتمويل الاحتياجات شبه الدائمة للمؤسسة، مثل شراء الأصول الثابتة أو تمويل المشاريع قيد التنفيذ، وتتراوح مدته بين سنة وخمس سنوات.

- **التمويل طويل الأجل**

يهدف هذا التمويل إلى تلبية احتياجات الشراء الكبيرة مثل التجهيزات الإنتاجية ذات العائد طويل المدى، كما يُوجه للمشاريع الإنتاجية التي تتجاوز مدتها خمس سنوات.

2- من حيث المصدر:

يمكن تصنيف التمويل حسب مصدره إلى نوعين رئيسيين:

- **التمويل الذاتي**

وهو الأموال التي تولدها المؤسسة من خلال أنشطتها التشغيلية، حيث تعتمد على الأرباح المحققة والتي يتم إعادة استثمارها لتغطية الاحتياجات المالية. وتتفاوت قدرة المؤسسات على الاعتماد على هذا المصدر حسب كفاءتها في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات.

- **التمويل الخارجي**

ويشمل جميع الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من جهات خارجية، سواء من خلال إصدار أسهم جديدة في حالة الشركات المساهمة، أو عن طريق القروض المصرفية وإصدار السندات القابلة للتداول في الأسواق المالية، حيث تخضع شروط هذا التمويل لضوابط المؤسسات المالية المعنية.

3-من حيث الغرض منه:

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

- **تمويل التشغيل** :

وهو الأموال المخصصة لتغطية المتطلبات والمصروفات المرتبطة بسير العملية الإنتاجية اليومية للمؤسسة، والتي تضمن استمرارية دورة التشغيل العادية.

- **تمويل الاستثمار:**

يشمل الأموال الموجهة لتمويل النفقات الرأسمالية التي تهدف إلى إنشاء طاقات إنتاجية جديدة أو تطوير القائمة، مثل شراء المعدات والآلات والتركيبات وغيرها من العمليات التي تساهم في تعزيز وتوسيع القاعدة الإنتاجية للمؤسسة.(رابح زرقاني،2014، الصفحة 58،59).

2- الآليات المعتمدة في الجزائرلتمويل المؤسسات الناشئة:

سعياً لدعم روح المبادرة والابتكار، وضعت الجزائر عدة آليات لتمويل المؤسسات الناشئة بما يتماشى مع طبيعتها الخاصة. وتتنوع هذه الآليات بين مصادر تمويل مباشرة وأخرى غير مباشرة، تهدف إلى تسهيل ولوج هذه المؤسسات إلى الموارد المالية اللازمة لنموّها واستدامتها.

2-1مصادرالتمويل المباشرة:

تعتمد الجزائر على مجموعة من الآليات لدعم تمويل المؤسسات الناشئة، ومن بينها المصادر المباشرة التي تمثل أحد الحلول الرئيسية لتوفير السيولة اللازمة.

_ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عام 1996، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتبع وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة. تهدف

إلى مرافقة الشباب لإنشاء أو توسيع أنشطة إنتاجية وخدماتية ضمن مقاربة اقتصادية تركز على خلق الثروة ومناصب العمل، من خلال شبكة تضم 51 فرعًا تغطي كل الولايات وبعض الملحقات الجهوية.

- **مهام الوكالة:**

- تشجيع برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول للشباب.
- تسيير موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، بما في ذلك الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.
- متابعة الاستثمارات وفق دفتر الشروط.
- توفير المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع.(بوعنيني سميحة ،كرومي اسية، 2021، الصفحة171)،

_ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم استحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تهدف إلى دعم المستفيدين من القروض المصغرة عبر إبرام اتفاقيات مع البنوك لتوفير التمويل، وتقديم الاستشارة والمساعدة في التسيير المالي ومرافقة المشاريع.

- **مهام الوكالة:**

- إقامة شراكات مع الهيئات والمنظمات لتعزيز الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين.
- تقديم الدعم، النصح، والمساعدة التقنية، إلى جانب مرافقة دائمة لأصحاب المشاريع.
- منح قرض بدون فائدة للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج.(بوعنيني سميحة ،كرومي اسية، 2021، الصفحات175،174)

- **البنوك التجارية :**

تمول المؤسسات عبر تقديم قروض مالية مقابل فوائد، وذلك بعد الحصول على الضمانات اللازمة لضمان استرداد المبالغ الممنوحة.(لعفيفي الدراجي،156،2024).

- **صندوق التمويل الجزائري ASF(ALGERIAN STARTUP FUND):**

يُمثل الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة (ASF) شركة استثمارية متخصصة في مجال رأس

المال المخاطر، وهي تأخذ شكل شركة مساهمة. (SPA)تأسس هذا الصندوق في أكتوبر 2020 بمبادرة من الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة وبالتعاون مع ستة بنوك عمومية، حيث يبلغ رأسماله 1.2 مليار دينار جزائري.

- **.شركاء الصندوق الوطني لتمويل الشركات الناشئة**

يُمثل صندوق التمويل الجزائري للشركات الناشئة شراكة استراتيجية بين وزارة الاقتصاد المعرفي والشركات الناشئة وستة بنوك حكومية، حيث تتقاسم جميع الأطراف حصصاً متساوية في ملكية الصندوق .تتمثل هذه البنوك في :(بوابة مقاول،2023)

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)

-البنك الوطني الجزائري(BNA) .

-القرض الشعبي الجزائري(CPA) .

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP) .

-بنك التنمية المحلية(BDL) .

-بنك الجزائر الخارجي(BEA) .

- **آلية الحصول على تمويل من الصندوق الجز ائري للشركات الناشئة:**

تبدأ عملية التمويل بحصول الشركة على علامة "شركة ناشئة" المعتمدة. يقوم الصندوق بإعداد ملف شامل للمشروع، حيث يُعين مسؤول دراسة لمتابعة الملف وتحديد موعد لعقد جلسة عمل تهدف إلى تسريع الإجراءات. خلال هذه الجلسة، يُقدّم صاحب المشروع عرضاً مفصلاً يشمل شرحاً لنموذج العمل، التوقعات المالية، ومناقشة شاملة للمشروع.

تكتسي مرحلة الحوار بين صاحب المشروع والجهة الممولة أهمية خاصة، حيث تُناقش الجوانب القانونية، التنظيمية، التجارية، بالإضافة إلى العنصر البشري ودوره في نجاح المشروع. تعقد لجنة المتابعة اجتماعات دورية لدراسة الملفات وتقييمها، ثم تُحيل المشاريع المؤهلة إلى "لجنة الاستثمارات" التي تضم عضوين من مجلس الإدارة وممثلاً عن الصندوق. تجتمع هذه اللجنة شهرياً لاتخاذ القرار النهائي الذي قد يكون بالموافقة، الرفض، أو تأجيل البت في الملف لحين استكمال المتطلبات المفقودة.

- **أهداف الصندوق الوطني الجزائري لتمويل الشركات الناشئة:**

تتمثل أهداف هذا الصندوق في:

دعم تجسيد الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع واقعية

توفير شراكة استثمارية ذات قيمة مضافة عالية

المساهمة في تنمية اقتصاد المعرفة

تعزيز بيئة ريادة الأعمال في الجزائر

يتميز الصندوق بتركيزه على المشاريع المبتكرة التي تحمل علامة "شركة ناشئة" أو "مشروع مبتكر"، مما يجعله أداة فاعلة في دعم الابتكار وريادة الأعمال في البلاد.(الجزائر المجيدة،2023)

- **التمويل الجماعي :**

يُعد التمويل الجماعي (Crowdfunding) آلية حديثة لتمويل المشاريع، تقوم على جمع مبالغ مالية – قد تكون صغيرة جدًا – من عدد كبير من الأفراد. وتتميز هذه الطريقة بكونها تتجاوز الوسائط التقليدية مثل البنوك، حيث تعتمد على منصات إلكترونية تتيح لأي شخص من أفراد المجتمع أن يساهم بمبلغ مالي مهما كانت قيمته، ليُضاف إلى مساهمات الآخرين، ما يُمكن في النهاية من توفير التمويل الكافي لإنجاز المشروع.

وتقوم فلسفة التمويل الجماعي على أكثر من مجرد تحقيق الربح، إذ تهدف أيضًا إلى دعم رواد الأعمال وتمكينهم من تنفيذ أفكارهم ومبادراتهم. كما يُتيح هذا النمط من التمويل فرصًا جديدة للتواصل بين أصحاب المشاريع والمستثمرين عبر الإنترنت، من خلال منصات رقمية تُمكّن المستثمرين من اكتشاف المشاريع التي تتماشى مع اهتماماتهم وتوجهاتهم الاستثمارية. (بومدين وشتوان، 2020، ص. 278)

_ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

أُسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-2 المؤرخ في 2 يوليو 2022، الذي يحدد القانون الأساسي للصندوق، ويُعتبر الركيزة الرئيسية لحماية العمال المهددين بفقدان وظائفهم لأسباب اقتصادية غير إرادية. يتكون هيكله التنظيمي من ثلاث مديريات جهوية، لكل منها عدة وكالات ولائية .

- **مهام الصندوق**

تم تحديث القوانين المنظمة لعمل الصندوق عبر المرسوم التنفيذي رقم 0-2/0 المؤرخ في 6 يناير 2020، المتمم للمرسوم السابق رقم 22-2. وتشمل مهامه:

- التأمين على البطالة منذ تأسيسه.
- تمويل إحداث مؤسسات صغيرة لبطالين يستوفون الشروط المحدد.
- المتابعة والتسيير والإشراف القانوني على آلية دعم البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و62 سنة، والذين يمتلكون مشاريع قائمة .

يُركّز الصندوق على دمج الفئات المتضررة اقتصادياً عبر آليات تمويل وتأهيل مُنظمة، مع ضمان الشفافية في تطبيق المعايير المحددة.

2-2مصادر التمويل غير المباشرة:

_ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR) :

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) هو مبادرة أطلقت فعليًا في مارس 2004 بمبادرة من رئيس الجمهورية خلال افتتاح الجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري. يهدف الصندوق إلى تسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل البنكي عبر تقديم ضمانات للبنوك، خاصةً عند إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع النشاط، حيث يُكمِّل الضمانات الملموسة التي تطلبها البنوك ويعوِّض أحيانًا نقص الضمانات العقارية أو التعهدات على المعدات. يُمنح الضمان بعد تحليل المشروع من قِبَل الصندوق والحصول على موافقة البنك الممول، مع تحديد حد أدنى للضمان الممنوح (ليس تكلفة المشروع) بـ 5 ملايين دج وحد أقصى 50 مليون دج. يركز الصندوق على دعم الاستثمارات خارج الأطر الداعمة الحالية، مثل إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، أو التوسع، مع مرافقة المستثمرين وإزالة العوائق التي تواجههم خلال تنفيذ مشاريعهم لضمان نجاحها.(سلطاني محمد رشدي، بن واضح الهاشمي ،صفحة 159).

_ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةCGCI-PME:

-يغطي مخاطر عدم سداد القروض بنسبة 60% إلى 80% حسب طبيعة المشروع.

- يُركز على تمويل الاستثمارات الإنتاجية (غير التجارية).(بوعزارة أحلام،2022-70).

_ برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات.
- يشمل تقديم الدعم الفني والتدريب على التسيير الحديث.(بوعزارة أحلام،2022،صفحة70)

_ إطاردائم للتشاوربين الوزارة والبنك:

- تحسين التنسيق بين البنوك والمؤسسات الصغيرة.
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض وتقليل المدة الزمنية للمعالجة.(بوعزارة أحلام،2022،صفحات 70-71)

3- الدراسات السابقة باللغة العربية:

دراسة (كرزابي دنيا، كرزابي زليخة سامية، 2024):

بعنوان" :إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر"، وهي عبارة عن مقال علمي منشور بجامعة تلمسان، يهدف إلى التعرف على الصيغ التمويلية المتاحة لهذه المؤسسات، مع تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال مختلف الهيئات الداعمة والمرافِقة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وركّزت على تحليل السياسات الحكومية والآليات المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة. وقد أُجريت خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2023، مستندة إلى مصادر رسمية وتقارير وطنية.

وتوصّلت الدراسة إلى أن الجزائر فعلاً اتخذت مجموعة من التدابير لدعم المؤسسات الناشئة، خاصة عبر استحداث آليات تمويل بديلة عن التمويل التقليدي، مما مكّن من تحقيق بعض النتائج الإيجابية. إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة، بالنظر إلى استمرار العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات، من بينها: غياب الضمانات، ضعف التأهيل، وصعوبة استخدام التكنولوجيا الحديثة.
وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات التمويلية، وتوفير بيئة أكثر مرونة تدعم الابتكار وتحفّز روح المقاولة لدى الشباب.

دراسة (لعفيفي الدراجي، 2024):

بعنوان" :تمويل المؤسسات الناشئة باستخدام منتجات الصيرفة الإسلامية"، وهي مقال علمي صادر عن مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري بجامعة 8 ماي 1945 – قالمة. تهدف الدراسة إلى إبراز دور الصيرفة الإسلامية كبديل فعّال في تمويل المؤسسات الناشئة، بالنظر إلى طبيعة هذه المؤسسات وخصوصيتها التمويلية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مختلف المنتجات والصيغ التي تقدمها البنوك الإسلامية، مع التركيز على مدى ملاءمتها لاحتياجات المؤسسات الناشئة في الجزائر، خاصة في ظل التحديات التمويلية التي تواجهها هذه الفئة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة تحظى باهتمام متزايد من طرف الدول، نظرًا لدورها في دعم التنمية وتوفير فرص العمل، إلا أن التمويل يبقى من أبرز العوائق التي تحول دون تطورها. وأكدت الدراسة أن الصيرفة الإسلامية تتيح مجموعة من الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع خصوصية هذه المؤسسات، وتُعد خيارًا واعدًا للمساهمة في تجاوز المشكلات التمويلية التي تعاني منها.

دراسة (محفوظ بلقيس، 2024):

بعنوان" :واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحدياتها – دراسة حالة مؤسستي Khidma-Tech و"NahlaDilevry، وهي مقال علمي محكّم منشور في *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة باجي مختار – عنابة، المجلد 7، العدد 1، سنة 2024.

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، وتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعترضها، من خلال دراسة ميدانية لحالتين هما: مؤسسة *Khidma-Tech* الناشطة في مجالي الصحة والسياحة الرقمية، ومؤسسة *NahlaDilevry* المتخصصة في توصيل السلع الاستهلاكية.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، من خلال مقابلات ميدانية مع مؤسسي المؤسستين، وتحليل واقع التمويل، البيئة الداعمة، والمرافقة الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة بالرغم من الاهتمام الحكومي بها، لا تزال تواجه عراقيل كبيرة، أبرزها: مشاكل التمويل، ضعف التأهيل البشري، قصور في البنية التحتية الرقمية، غياب ثقافة التعامل مع التكنولوجيا، ونق ص الخبرة لدى القائمين على الحاضنات. كما أشارت النتائج إلى ضعف فعالية أدوات الدعم التقليدية، واقترحت الاستفادة من التجارب الدولية، وتفعيل آليات التمويل البديل مثل المستثمرين الملائكيين وصناديق رأس المال المخاطر.

دراسة (زراولة محمد، مرشلة عماد الدين، 2024):

بعنوان" :واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة"(ASF) ، وهي دراسة منشورة سنة 2024 ضمن ملف خاص حول ريادة الأعمال في إحدى المجلات الجامعية الجزائرية.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال التركيز على دور الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة(ASF) ، باعتباره إحدى الآليات الحديثة التي أُنشئت خصيصًا لهذا النوع من المؤسسات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقديم بيانات وإحصائيات حقيقية حول نشاط الصندوق منذ تأسيسه، بالإضافة إلى دراسة بعض المشاريع الممولة فعليًا (مثلSlickPayو.(YASSIR

أظهرت النتائج أن الصندوق ساهم في تمويل ما يزيد عن 360 مؤسسة ناشئة إلى غاية نهاية 2023، ما يعكس وجود إرادة سياسية لدعم الاقتصاد الابتكاري .غير أن الدراسة بينت أن التوزيع الجغرافي للتمويل غير عادل، وأن هناك نقصًا في التوعية بوجود الصندوق وآلية الاستفادة منه، خصوصًا في المناطق الداخلية

دراسة (زنانرة ريمة، العيد شريفة، 2023):

بعنوان" :مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه – دراسة نظرية"، وهي مقال علمي محكّم منشور في مجلة *الأسواق والمالية Finance &Markets Journal* – ، العدد 2، المجلد 10، جامعة جيجل – الجزائر.

تهدف الدراسة إلى تحليل وظيفة التمويل داخل المؤسسة الاقتصادية باعتبارها من الوظائف المحورية، وكونها تمثل نقطة التقاء بين مختلف الوظائف الأخرى. ركّزت الدراسة على توضيح أهمية القرار التمويلي، أنواع مصادر التمويل المتاحة (الداخلية والخارجية)، تكلفة التمويل، والعوامل المحددة له.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النظري، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وتحليل الإطار المفاهيمي المتعلق بالتمويل في المؤسسات، بما يشمل المفاهيم، الأهداف، والخصائص المرتبطة بكل مصدر تمويلي.

وتوصّلت الدراسة إلى أن المؤسسات تعتمد على مزيج من مصادر التمويل التقليدية والحديثة، وأن اختيار المصدر الأنسب يرتبط بجملة من العوامل مثل: تكاليف التمويل، درجة المخاطرة، طبيعة الاستثمار، والبيئة الاقتصادية المحيطة. كما بيّنت الدراسة أن قرار التمويل يلعب دورًا حساسًا في تحديد النتائج المالية للمؤسسة، ويتأثر بدرجة كبيرة بمدى توفر مصادر تمويل مناسبة وفعالة

دراسة (سمية لرقط، 2023):

بعنوان" :تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر – رؤية تقييمية"، وهي مقال علمي صادر عن المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة. تهدف الدراسة إلى تحليل واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مع محاولة الاستفادة من التجربتين الإيطالية والماليزية كنموذجين ناجحين يمكن تكييف مخرجاتهما مع السياق الجزائري.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجوانب النظرية المرتبطة بالتمويل، إلى جانب دراسة حالة الجزائر وتحليل عدد من النماذج الأجنبية، وذلك من أجل تغطية الجانب التطبيقي للدراسة.

وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج، أبرزها محدودية عدد الجهات الداعمة لنمو وتمويل المؤسسات الناشئة، وضعف دور كل من رأس المال المخاطر وبورصة الجزائر في توفير تمويل فعال. كما سجلت غيابًا شبه تام لمنصات التمويل الجماعي والمستثمر الملائكي، وهي آليات حديثة أثبتت فعاليتها في تجارب دولية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، من خلال سن قوانين جديدة تدعم نمو المؤسسات الناشئة، وتوسيع آليات التمويل خاصة ضمن إطار التمويل الإسلامي، إلى جانب تفعيل دور الحاضنات لتقوم بمهام تمويلية، وليس المرافقة فقط، مع مراجعة شاملة للإطار التشريعي المرتبط بالتمويل

دراسة (خيرة مغربي، 2022):

بعنوان" :المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها وتمويلها"، وهي دراسة منشورة في *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير*، سنة 2022، تناولت بشكل شامل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من حيث التمويل والمرافقة.

هدفت الدراسة إلى توضيح مختلف آليات الدعم والتمويل المخصصة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، خاصة بعد إطلاق سياسة "علامة مؤسسة ناشئة"، ومحاولة تقييم مدى فعالية هذه المبادرات في تمكين المشاريع الريادية من الانطلاق والتوسع.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى تحليل الإحصائيات المتاحة حول المؤسسات الحاصلة على العلامة، وآليات الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

توصلت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية قد أطلقت عدة مبادرات إيجابية على غرار: إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة، إطلاق الصندوق الوطني للتمويل، وتعميم منح "علامة مؤسسة ناشئة". إلا أن النتائج

الميدانية لا تزال محدودة بسبب ضعف التنسيق بين الهيئات، البطء الإداري، وقلة التوعية بمزايا الدعم المتاح.

دراسة (قوجيل محمد، زواويد مفلاح، 2022):

بعنوان" :إشكالية التمويل في المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة "(ASF)، وهي دراسة منشورة في مجلة أكاديمية جزائرية سنة 2022.

تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، مع التركيز على تجربة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF) كآلية جديدة أُنشئت خصيصًا لتمويل هذا النوع من المشاريع.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ودراسة الحالة، حيث تم تحليل بيانات نشاط الصندوق للفترة 2020– 2022، بالإضافة إلى رصد مجموعة من الحالات الممولة فعليًا.

توصلت الدراسة إلى أن الصندوق يُعد خطوة إيجابية من حيث وجود إرادة سياسية لدعم المؤسسات الناشئة، غير أن فعاليته الميدانية ما تزال محدودة بفعل التعقيدات الإدارية، نقص الكفاءات، وضعف التنسيق بين الجهات .كما تبين أن العديد من أصحاب المشاريع يعانون من عدم وضوح المعايير المعتمدة في التقييم والتمويل

دراسة (بوعنيني سميحة، كرومي أسية، 2021):

بعنوان" :دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر"، وهي مقال علمي منشور بجامعة طاهري محمد ببشار، تهدف بشكل رئيسي إلى تسليط الضوء على واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2020، مع تقييم أداء الهيئات والآليات المستخدمة في هذا المجال.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التقييمي، من خلال تحليل مجموعة من الإحصائيات المستخرجة من مواقع رسمية ومراجع مختلفة، قصد تكوين صورة شاملة حول واقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة بعض الهيئات، وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، تبقى ضعيفة جدًا في دعم هذا النوع من المؤسسات. كما كشفت عن محدودية تجربة الجزائر في

مجال التمويل برأس المال المخاطر، معتبرة أنها لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى مزيد من الجهود والتحديث لضمان فعاليتها واستجابتها لخصوصيات المؤسسات الناشئة

. دراسة (بن شواط سمية، قدري رياض، 2021):

بعنوان" :المؤسسات الناشئة ونموذج تطوير العميل – دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس"، وهي مقال علمي منشور، يهدف إلى تقديم مفهوم المؤسسات الناشئة وإبراز خصائصها المميزة مقارنة بالمؤسسات التقليدية، مع تسليط الضوء على نموذج تطوير العميل كإحدى الأدوات الحديثة لمرافقة المشاريع الريادية.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، كما تم إجراء دراسة ميدانية نفسية من خلال مقابلة سبعة مبتكرين في منطقة سيدي بلعباس، بهدف الكشف عن أبرز التحديات التي يواجهها حاملو الأفكار الريادية في بيئة الأعمال الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز ما يميز المؤسسات الناشئة هو الابتكار والسعي للنمو السريع، مما يجعلها أكثر عرضة للفشل، وهو ما يدفع إلى البحث عن نماذج جديدة لتفادي ذلك، من بينها نموذج "تطوير العميل". كما بيّنت النتائج أن الخوف من سرقة الفكرة يُعدّ من أبرز العراقيل أمام تجسيد المشروع، يليه مشكلة التمويل . وأشارت الدراسة كذلك إلى أن أحد أهم أسباب فشل المؤسسات الناشئة هو انغماس صاحب المشروع في تطوير فكرته دون التحقق من وجود سوق فعلي لها أو خلق سوق بديل.

وأوصى الباحثان بضرورة تبني نماذج حديثة تراعي الخصوصية الابتكارية للمؤسسات الناشئة، وتطوير آليات دعم ترافق الرياديين من الفكرة إلى السوق الفعلي.

دراسة (يوسف حسين، إسماعيل صديقي، 2021):

بعنوان" :دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، وهي دراسة منشورة ضمن *حوليات جامعة بشار – العدد 15، سنة 2021.*

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من حيث مراحل الإنشاء، طبيعة الدعم، والصعوبات التي تواجهها، وذلك من خلال مقاربة ميدانية شملت مجموعة من المؤسسات الفعلية.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، حيث تمت مقابلة مؤسسي 6 مؤسسات ناشئة بولاية تلمسان، وتحليل آليات التمويل التي استفادوا منها، إلى جانب مستوى المرافقة المؤسساتية التي تلقوها خلال مختلف مراحل التأسيس.

كشفت الدراسة أن أبرز العوائق التي تواجه رواد الأعمال في الجزائر تتمثل في :صعوبة الوصول إلى التمويل، غياب التوجيه الفعلي، ضعف ثقافة ريادة الأعمال، وتعقيدات إدارية مرتبطة بالتأسيس القانوني .كما لاحظت الدراسة أن بعض الأفكار الريادية تُجهض في بداياتها بسبب الخوف من سرقة الفكرة وعدم توفر المرافقة التقنية.

دراسة (شهلة قدري، مليكة مدفوني، 2021):

بعنوان" :نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر"، وهي دراسة منشورة في *حوليات جامعة بشار*، العدد 16، سنة 2021.

تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية استراتيجية بديلة تهدف إلى تعزيز مكانة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني، من خلال تحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الحالية، وتقديم مقترحات تتماشى مع التحولات الرقمية والاقتصادية التي تشهدها الجزائر.

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البرامج والسياسات الحكومية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، إضافة إلى عرض نماذج دولية وتجارب مقارنة في هذا المجال.

توصلت الدراسة إلى أن السياسات الحالية الموجهة للمؤسسات الناشئة في الجزائر تفتقر إلى التكامل والتنسيق بين مختلف الفاعلين، وأن الخطاب الرسمي لا يترجم غالبًا إلى نتائج ميدانية فعلية. كما أبرزت أن نجاح الاستراتيجية الوطنية يتطلب إشراك القطاع الخاص، وخلق بيئة تشجع على الابتكار والتمويل الذكي.

دراسة (بوشناف، بارك، معيوف، 2021):

بعنوان" :ترقية دور رؤوس الأموال المخاطرة في الجزائر لدعم المؤسسات الناشئة"، وهي دراسة منشورة في *حوليات جامعة بشار*، العدد 16، سنة 2021.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور رأس المال المخاطر كآلية تمويل بديلة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، خاصة في ظل محدودية فعالية القنوات التقليدية كالقروض البنكية والدعم العمومي المباشر.

اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الإطار النظري لرأس المال المخاطر، وتحليل واقع البيئة التشريعية والمالية في الجزائر، مع عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

توصلت الدراسة إلى أن رأس المال المخاطر لا يزال في مراحله الأولى بالجزائر، ولا توجد بنية تنظيمية متكاملة لتفعيله. كما أظهرت أن المؤسسات الناشئة تعاني من صعوبة النفاذ إلى هذا النوع من التمويل بسبب ضعف التشبيك بين المستثمرين والمبتكرين، وغياب ثقافة الشراكة الاستثمارية

دراسة (بوروبة كاتية، 2019):

بعنوان" :إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة"، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة فرحات عباس سطيف 1. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، مع التركيز على خصوصيات هذا القطاع ومصادر تمويله التقليدية والمستحدثة، بالإضافة إلى التطرق لواقع تمويل المؤسسات الناشئة ضمن السياق نفسه.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لتحليل إشكالية التمويل، إلى جانب التحليل الإحصائي لدراسة واقع التمويل في الجزائر، من خلال جملة من البيانات والمؤشرات الرسمية. وامتدت الدراسة لتشمل تقييم فعالية الآليات التمويلية الحالية وتقديم مقترحات للتطوير.

وقد توصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما فيها المؤسسات الناشئة، تعاني من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة. كما خلصت إلى أن الآليات التمويلية الحالية تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة، مع ضرورة إدماج أدوات تمويل حديثة وأكثر مرونة تتماشى مع طبيعة هذا القطاع الحيوي.

. دراسة (بوطبل عبد القادر، 2017):

بعنوان" :دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة ميدانية بولاية معسكر"، وهي دراسة منشورة في إحدى المجلات الأكاديمية الجزائرية سنة 2017.

تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية جهاز ANSEJ في تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من بين الهيئات العمومية الرئيسية التي تعنى بدعم المبادرات الشبابية والمشاريع الريادية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، حيث تم التركيز على الوضع في ولاية معسكر كنموذج، من خلال تحليل عدد المشاريع الممولة، ونوعية الأنشطة، ونسبة الاستمرارية والفشل.

أظهرت النتائج أن جهاز ANSEJ لعب دورًا مهمًا في تمويل الشباب وإنشاء مؤسسات صغيرة، غير أن ذلك لم ينعكس دائمًا على النجاح والاستدامة، بسبب عدة عراقيل، أهمها: ضعف التأطير، غياب المتابعة بعد التمويل، وقلة التنسيق بين الهيئات الداعمة الأخرى.

دراسة (قريشي يوسف، 2005):

بعنوان" :**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية"**، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الجزائر 3 سنة 2005. تُعد من الدراسات المرجعية التي تناولت بشكل معمق السياسات التمويلية في الجزائر، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية بعد التسعينات.

هدفت الدراسة إلى تحليل الإطار العام لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتسليط الضوء على **الاختلالات في السياسات العمومية**، من خلال المقارنة مع تجارب بعض الدول النامية والناشئة.

اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي والمقارن**، مع إجراء **دراسة ميدانية** شملت مجموعة من المؤسسات عبر ولايات مختلفة، وتحليل تقارير وزارة المالية والبنوك الوطنية.

توصلت الدراسة إلى أن النظام التمويلي الجزائري يعاني من **هيمنة التمويل المصرفي التقليدي**، وضعف بدائل التمويل (مثل رأس المال المخاطر)، بالإضافة إلى **تعقيد الإجراءات الإدارية**، مما يعرقل ولوج المؤسسات الناشئة والصغيرة إلى الموارد المالية.

وأوصى الباحث بضرورة **تنويع أدوات التمويل**، وإنشاء صناديق مختصة بالمؤسسات المبتكرة، مع تبسيط مساطر منح القروض، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الممولة والمرافِقة.

دراسة (رابح زرقاني ،2003) :

بعنوان "أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وهي أطروحة دكتوراه غير منشورة من جامعة الجزائر، هدفت إلى توضيح الإطار النظري للتمويل، وتحليل طرق وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي داخل المؤسسات الجزائرية. وقد عرّف التمويل كوسيلة لتوفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرارية واستقرار المؤسسة، كما تناول أنواعه

ومصادره الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دوره الحيوي في دعم نمو المؤسسات، خصوصًا في المراحل المبكرة من نشاطها.

4-الفجوة البحثية:

رغم وجود عدة دراسات تناولت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن المؤسسات الناشئة لم تأخذ نفس الحيز من الاهتمام، خاصة من ناحية دراسة الصعوبات التي يواجهها أصحابها للحصول على التمويل. كثير من البحوث ركزت على الجوانب النظرية فقط أو على التحليل بالأرقام، دون التعمق في الواقع اليومي الذي يعيشه أصحاب المشاريع. ومن هنا تظهر فجوة في البحث، وهي غياب دراسات تعتمد على الشهادات المباشرة من الميدان، خاصة من طرف الخبراء أو الفاعلين في القطاع. كما أن دور الحاضنات الجامعية كمصدر للتمويل والدعم لا يزال قليل الدراسة. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتحاول

- تغطية هذا النقص، من خلال تحليل ميداني واقعي يعتمد على المقابلات وتحليل حالة فعلية.

تمهيد:

بعد استعراض الإطار النظري لمفاهيم التمويل والمؤسسات الناشئة، وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة، سيتم في هذا الفصل نقل الجانب النظري إلى أرض الواقع عبر دراسة ميدانية تُركّز على واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. تعتمد الدراسة على نموذجين رئيسيين هما: حاضنة أعمال جامعة سطيف 1 والصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF) ، مع الاستعانة بآراء الخبراء في المجال لتعميق التحليل.

وقد جرى تنظيم هذا الفصل في ثلاثة أقسام رئيسية:

منهجية الدراسة: ويشمل الإجراءات والطرق المتبعة في جمع البيانات وتحليلها.

عرض النتائج وتحليلها: حيث يتم عرض البيانات المجمعة واختبار الفرضيات.

مناقشة النتائج: لربط النتائج بالإطار النظري وتفسيرها في سياقها العملي.

1- منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات) :

يقدم هذا القسم الإطار المنهجي الذي استندت إليه الدراسة، من خلال تحديد المنهج المعتمد، ومصادر جمع البيانات، ومجتمع البحث والعينة المختارة، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والتحليل.

2- منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لطبيعة البحث، حيث يُمكّن من وصف واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحليل البيانات المتاحة للكشف عن التحديات والعوامل المؤثرة. كما استندت إلى منهج دراسة الحالة، بالاعتماد على تحليل بيانات واقعية وآراء الخبراء لفهم ديناميكيات التمويل في السياق الجزائري.

3- مصادر جمع البيانات :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على نوعين من مصادر جمع البيانات، تمثلت في :

3-1 المصادر الثانوية (غير المباشرة):

تتمثل هذه المصادر في التقارير الرسمية والإحصائيات المتعلقة بـ:

- الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF).

- بيانات نشاط حاضنة جامعة سطيف 1.

3-2 المصادر الأولية (المباشرة):

تمثلت في:

- **مقابلة ميدانية** مع خبيرين في مجال تمويل المؤسسات الناشئة (قدوج حمزة، رجم خالد)، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة لجمع وتحليل معطيات نوعية من واقع الممارسة.

- دراسة حالة تضمنت تحليل بيانات وإحصائيات كمية ونوعية تخص مؤسسات ناشئة تم دعمها من طرف صندوق ASF ،بالإضافة إلى تحليل بيانات حاضنة جامعة سطيف 1.

وقد تم الحصول على هذه البيانات من معارفنا من خارج الجامعة، دون أجراء مقابلات مباشرة مع مسؤولي هذه الهياكل.

4- مجتمع وعينة الدراسة:

4-1 مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من مختلف الفاعلين المرتبطين بتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، سواء كانوا من أصحاب المشاريع، أو العاملين ضمن الهياكل الداعمة مثل الحاضنات والصناديق، بالإضافة إلى المختصين والخبراء في مجال تمويل المؤسسات الناشئة.

وقد تم اختيار هذا المجتمع نظرًا لعلاقته المباشرة بموضوع الدراسة، وقدرته على تقديم بيانات ميدانية تسهم في تحليل الواقع وتفسير الفجوات الموجودة بين النظري والتطبيقي.

4-2 عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة الوصول إلى كافة أفراد مجتمع الدراسة، خاصة في ظل غياب التعاون من بعض الجهات خاصة مسؤول حاضنة سطيف 1، فقد تم الاعتماد على عينة محددة، تم اختيارها بناءً على توفر المعطيات ومدى ارتباطها الوثيق بموضوع البحث.

وتتكوّن هذه العينة من:

خبيرين في تمويل المؤسسات الناشئة (المقابلة مع قدوج حمزة ، خالد رجم)

بيانات وإحصائيات رسمية حول المؤسسات الممولة من طرف صندوق ASF

معلومات حول نشاط حاضنة جامعة سطيف 1، تم الحصول عليها من مصادر خارج الجامعة دون مقابلة مسؤولي الحاضنة.

5- أداة الدراسة:

5-1 المقابلة:

تم الاعتماد على المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، حيث تم إعداد مجموعة من الأسئلة المفتوحة تم تصميمها انطلاقًا من الإطار النظري للدراسة، ومن الإشكالية المطروحة.

وقد تم توجيه هذه الأسئلة إلى خبيرين ميدانيين في مجال المؤسسات الناشئة وتمويلها من أجل الحصول على معلومات نوعية تمكّن من تشخيص الواقع، وفهم التحديات العملية المرتبطة بتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

وقد تمت المقابلة وجهًا لوجه، حيث تم تدوين الإجابات بدقة، ثم تحليلها وفقًا لمحاور محددة مسبقًا، وهي:

تقييم واقع الهياكل الداعمة للمؤسسات الناشئة

فعالية الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF)

الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع في الحصول على التمويل

مقترحات عملية لتحسين بيئة التمويل

2-5 دراسة الحالة:

إلى جانب المقابلة، تم الاعتماد على دراسة حالتين واقعيتين تدعمان الجانب التطبيقي للدراسة، وهما:

حالة حاضنة جامعة سطيف 1: حيث تم تحليل البيانات المتوفرة حول عدد المشاريع المحتضنة حسب التخصص، للسنة الجامعية 2025/2022، بالاعتماد على معطيات تم الحصول عليها من مصادر خارج الجامعة، نظرًا لتعذر إجراء مقابلة مع مسؤولي الحاضنة.

حالة الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF): حيث تم تحليل نشاط الصندوق خلال الفترة 2021–2025، من حيث عدد المشاريع الممولة وطبيعة الدعم المقدم، اعتمادًا على تقارير رسمية ومنشورات صادرة عن الجهات المعنية.

6.خطوات تنفيذ الدراسة الميدانية:

تم تنفيذ الدراسة الميدانية وفق سلسلة من الخطوات المنهجية المتتابعة، والتي مكنت من جمع المعطيات وتحليلها بما يخدم أهداف البحث، وذلك كما يلي:

1.تحديد موضوع الدراسة وصياغة الإشكالية

تم في البداية اختيار موضوع "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر" لما له من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع روح المبادرة، ثم تمت صياغة إشكالية البحث وتحديد أهدافه وفرضياته.

2.إعداد أدوات جمع البيانات

تم إعداد أداة المقابلة في شكل مجموعة من الأسئلة المفتوحة، وتم تحديد محاورها بناءً على الإطار النظري. كما تم تحديد مؤشرات دراسة الحالة اعتمادًا على البيانات المتاحة حول حاضنة جامعة سطيف 1 وصندوق ASF.

3.جمع البيانات الميدانية

تم إجراء مقابلة مباشرة مع خبيرين في الميدان ، كما تم جمع معطيات من مصادر رسمية خارج الجامعة تخص عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق ونشاط الحاضنة.

4.الصعوبات الميدانية

واجهت الدراسة عدة صعوبات ميدانية، أبرزها

صعوبة الوصول إلى بعض الجهات الرسمية مثل مسؤولي الحاضنة وصندوق.ASF

ندرة البيانات المفصلة حول آليات التمويل وشروطه.

ضعف تجاوب بعض الهيئات، ما استدعى الاعتماد على مصادر بديلة خارج الجامعة.

5.التحليل والمقارنة

بعد جمع المعطيات، تم تحليلها وفق منهج وصفي تحليلي، وتمت مقارنتها بالإطار النظري والدراسات السابقة من أجل التحقق من الفرضيات.

6.الاعتماد على مصادر خارج الجامعة

ساهم التعاون مع مصادر خارج الجامعة في توفير معطيات أساسية مكنت من استكمال الجانب التطبيقي، وتعويض نقص المعلومات الذي سببه غياب مقابلات مباشرة مع بعض الجهات الفاعلة

تمهيد:

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم عرض وتحليل المعطيات التي تم جمعها ميدانيًا، وذلك بهدف فهم اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

يشمل هذا القسم تحليلًا لمحتوى المقابلة التي أُجريت مع خبيرين في المجال، إلى جانب تحليل بيانات تم الحصول عليها من مصادر رسمية حول نشاط كل من حاضنة جامعة سطيف 1 والصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF)

1- تحليل نتائج المقابلة:

تم إجراء مقابلة ميدانية مع فاعلين في مجال ريادة الأعمال وتمويل المؤسسات الناشئة، وذلك بهدف جمع بيانات نوعية حول اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- **الجدول 01: عرض نتائج المقابلة مع الخبير الاول:**

1-كيف ترون و اقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجز ائر؟	الهياكل والإطار القانوني والإداري موجود لكن الإجراءات وكثرة المتدخلين فيها تحدث تشتتا في المجال
2-ما هي الطرق المتاحة لتمويل المؤسسات الناشئة؟ هل تقترح طرق أخرى؟	كل دولة عندها صناديق ،الأصل يتم التمويل من طرف متبني المشروع لكن العلاقة بين المؤسسات والمستثمرين ضعيفة لذلك بتم اللجوء الى صناديق NASDA،ASF طرق التمويل تحتاج الى مراجعة نحتاج الى شباك وحيد يتعامل فقط مع المؤسسات الناشئة يتولى التنسيق بين كل الأطراف.
3-هل التمويل الابتدائي كافي أم تحتاج المؤسسات لتمويل في المراحل الأخرى؟	الخسائر تكون قليلة في التمويل الابتدائي كافي لكن التمويل التدريجي أحسن لأنه يخفض المخاطر وحتى حالة عدم نجاح المشروع.
4-ماهي نسبة التمويل في رأيك ؟ ما رأيك فيها؟	نسبة التمويل التي تُمنح للمؤسسات الناشئة تُعتبر كافية في الغالب، بشرط أن يكون المشروع مبنيًا على حاجة فعلية ومدروسة.
5-ما رأيك في الاجراءات التمويلية في الجز ائر(واضحة/معقدة/بسيطة)؟	الإجراءات التمويلية غير واضحة (كثرة الوثائق، الردود غير الواضحة، الأشخاص بحاجة الى تأهيل)
6-ماهي أكثر الإجراءات التي تلغي او تأخر تمويل المؤسسات الناشئة؟	
7-لماذا صندوق ASF لا يمول المؤسسات الناشئة في رأيك؟	النسبة غير كبيرة حيث يتم التأكد أولا أن أصحاب المشاريع الناشئة بحاجة إلى تمويل.
8-ما رأيك في الامتيازات التي تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات الناشئة؟	جيدة إلا أن مشكلة سعر الصرف تجعل المؤسسات الناشئة التي تتعامل بتصدير منتجاتها تعاني من أضرار بسبب تطبيق سعر الصرف الخاص بالبنك وليس السوق الأسود، حبذا لو تكون ضمن الامتيازات ضمان الخصول على المداخيل بالعملة الصعبة.
9-بماذا تنصح أصحاب المؤسسات الناشئة فيما يتعلق بالتمويل؟	طريقة التأطير والمر افقة فيها خطأ وتضخيم جعلت من السهل صعبا لذا ننصح أصحاب المؤسسات الناشئة بعدم التركيز على التمويل فقط التركيز على الفكرة ، فلاعتماد على التمويل الخارجي لن يجعل المؤسسة تنضج أبدا،البساطة في التفكير مشكلة المؤسسات الناشئة تكمل في الضبابية وتشويش كبير في المحيط نحتاج إلى ورشات ومحابر لدراسة الفكرة أفضل من دراسة التمويل ،الإبكار كلما كان بسيطا كلما حقق نجاحا فنحن نحتاج الى أفكار مبتكرة تقدم حلول للمشاكل رغم أنها لا تحتاج الى رقم أعمال ضخم

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات المقابلة

- **تحليل نتائج المقابلة مع الخبير الاول:**

تم تحليل إجابات المقابلة وفق منهج التحليل ، أي من خلال تصنيف المحتوى حسب المحاور الرئيسية التالية:

اولا: و اقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجز ائر

من خلال هذه الإجابة، يرى الخبير أن تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر يعاني من خلل في التطبيق، رغم توفر الإطار القانوني والمؤسساتي.

فحسب رأيه، توجد عدة هياكل رسمية وبرامج تمويلية موجّهة لدعم هذه الفئة من المشاريع، لكن المشكل الأساسي يكمن في كثرة المتدخلين وتضارب أدوارهم، مما يؤدي إلى تشتّت المسار الإداري وتعقيد الإجراءات.

يشير الخبير بذلك إلى أن أصحاب المشاريع يواجهون صعوبة في تحديد الجهة التي يجب التوجه إليها، وما هي الخطوات الدقيقة للحصول على التمويل، وهو ما ينعكس سلبًا على فعالية المنظومة ككل.

هذا الوضع يخلق نوعًا من الضبابية الإدارية، ويُضعف ثقة أصحاب المؤسسات الناشئة في مسار الدعم العمومي، حيث تتحول العملية من دعم للمبادرة إلى عبء إداري يعرقل التنفيذ.

وبالتالي، يمكن القول إن المشكلة لا تتعلق بغياب التمويل كموارد أو هياكل، بل في كيفية تنظيم هذه الموارد وتوجيهها بطريقة منسّقة وواضحة.

ثانيا: طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجز ائر

من خلال إجابة الخبير، نلاحظ أن تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الصناديق الحكومية مثل ASF وNASDA، في حين أن التمويل من طرف المستثمرين الخواص لا يزال ضعيف أو شبه غائب.

هذا راجع حسب رأيه إلى ضعف العلاقة والتواصل بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما يجعل هؤلاء يلجؤون تلقائيًا إلى التمويل العمومي.

وهذا يعني أن السوق مازال غير ناضج من حيث وجود حلول تمويل بديلة، مثل رأس المال المخاطر أو التمويل الجماعي، كما هو معمول به في بعض الدول الأخرى.

الخلاصة المهمة اللي ركز عليها الخبير هي أنه رغم وجود آليات دعم، إلا أن طريقة تسييرها وتوزيعها تحتاج إلى إصلاح.

ومن بين الحلول اللي اقترحها وجود "شباك وحيد" خاص بالمؤسسات الناشئة، يكون بمثابة نقطة اتصال واحدة تسهّل على رائد الأعمال التعامل مع مختلف الجهات، وتجنّبه التنقل بين إدارات كثيرة.

هذا المقترح يعكس حاجة ملحة إلى تنظيم وتبسيط المسار التمويلي، خاصة أن كثرة المتدخلين تسبب ضياع الوقت وتشتت المعلومات.

ثالثا: كفاية التمويل الابتدائي والحاجة الى تمويل مرحلي

من خلال هذه الإجابة، نلاحظ أن الخبير يرى أن التمويل الابتدائي يمكن أن يكون كافيًا في البداية، لكنه ليس كافيًا وحده لضمان استمرار المشروع على المدى الطويل.

التمويل الابتدائي يساعد صاحب المشروع في إطلاق الفكرة وتجريبها، لكنه لا يغطي مراحل التطوير، التوسّع أو التعديل بعد دخول السوق.

الخبير يقترح ما يُعرف بـ التمويل التدريجي، يعني أن المشروع يتلقى التمويل على مراحل، حسب تطوره ونتائجه.

وهذا النوع من التمويل يُعتبر أكثر أمانًا، لأنه يقلل من حجم الخسائر في حال فشل المشروع، ويسمح للممولّ بأن يتابع تقدم المشروع قبل منحه تمويلات أكبر.

الفكرة الأساسية هي أن الدعم لا يجب أن يكون دفعة واحدة في البداية فقط، بل يجب أن يُوزّع حسب الحاجة، وهذا يساعد على تقليل المخاطر المالية على الطرفين (صاحب المشروع والممولّ).

هذا الطرح واقعي، خاصة أن العديد من المشاريع تفشل ليس بسبب نقص التمويل الابتدائي فقط، بل بسبب غياب التمويل المستمر أثناء مراحل النمو (التسويق، الإنتاج، التوسعة...).

رابعا: نسبة تمويل المؤسسات الناشئة وتقييمها

من خلال هذه الإجابة، يعبّر الخبير عن قناعة مفادها أن نسبة التمويل التي تُمنح للمؤسسات الناشئة تُعتبر كافية في الغالب، بشرط أن يكون المشروع مبنيًا على حاجة فعلية ومدروسة.

يربط الخبير بين طلب التمويل وواقعية الحاجة إليه، أي أن المؤسسة الناشئة لا تلجأ إلى التمويل إلا إذا كانت في حاجة حقيقية له، وبالتالي فإن النسبة الممنوحة – حسب رأيه – تستجيب لتلك الحاجة.

لكن رغم أن الإجابة مختصرة، إلا أنها تعكس رؤية واقعية، حيث تُفهم على أساس أن التمويل يجب أن يُمنح بناءً على دراسة واضحة ومبنية على معطيات دقيقة.

أي أن المسألة ليست في حجم المبلغ فقط، بل في مدى توافقه مع طبيعة المشروع ومرحلة تطوره.

يمكن اعتبار هذا الموقف ضمنيًّا دعوة إلى التركيز على جودة دراسة المشروع وتحديد التكاليف بدقة، حتى تكون نسبة التمويل مناسبة وتُستغل بفعالية

خامسا: رأي المشاركين في الإجراءات التمويلية:

من خلال الإجابة، يتبيّن أن الخبير يرى أن الإجراءات المرتبطة بالحصول على التمويل في الجزائر غير واضحة وتفتقر إلى التنظيم.

حيث يواجه أصحاب المشاريع العديد من العراقيل منذ البداية، مثل كثرة الوثائق المطلوبة، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا عليهم.

كما أشار الخبير إلى وجود مشكلة في التواصل، حيث لا تكون الردود الصادرة من الجهات المسؤولة عن التمويل دقيقة أو واضحة، مما يؤدي إلى حالة من التذبذب والغموض في متابعة الملفات.

بالإضافة إلى ذلك، لفت الانتباه إلى أن العاملين في هذا المجال بحاجة إلى تأهيل وتكوين خاص، لأن التعامل مع المؤسسات الناشئة يتطلب فهمًا خاصًا لطبيعة هذه المشاريع، التي تختلف عن المؤسسات التقليدية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن المشكل لا يكمن فقط في شروط التمويل، وإنما في كيفية تنفيذها وتسييرها ميدانيًا، مما يستدعي العمل على تبسيط الإجراءات، تحسين التكوين، وتوضيح المسارات الإدارية.

سابعا: أسباب امتناع صندوق ASF عن تمويل أغلب المؤسسات الناشئة

من خلال هذه الإجابة، يُشير الخبير إلى أن صندوق دعم المؤسسات الناشئة (ASF) لا يموّل جميع المشاريع التي تتقدّم إليه، بل يعتمد على عملية انتقائية تهدف إلى التحقق من أن صاحب المشروع بحاجة فعلية إلى التمويل.

هذا التوجّه يعكس حرص الصندوق على توجيه الموارد المالية إلى المشاريع التي تستوفي معايير محددة، سواء من حيث الجدية، قابلية التنفيذ، أو الابتكار.

لكن في المقابل، قد يؤدي هذا الانتقاء إلى إقصاء عدد كبير من المشاريع، ربما بسبب ضعف الملف أو غموض الفكرة، أو حتى لأسباب إدارية غير واضحة.

كما أن الخبير يذكر أن "النسبة غير كبيرة"، أي أن عدد المشاريع التي تم قبولها وتمويلها فعليًا من طرف الصندوق يبقى محدودًا مقارنة بعدد الطلبات، وهذا يعكس إما صرامة المعايير أو ضعف في القدرات التمويليّة للصندوق.

بالتالي، يتضح أن الصندوق لا يمثل حلًّا شاملاً، بل هو جزء من منظومة تحتاج إلى التوسيع والتكامل مع آليات دعم أخرى، خاصة وأن أصحاب المشاريع غالبًا ما يعانون من نقص التوجيه في إعداد الملفات، مما يُضعف من فرص قبولهم.

ثامنا: تقييم الامتيازات التي تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات الناشئة

يرى الخبير أن الامتيازات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الناشئة في مجملها إيجابية، إلا أنها لا تغطي بعض الجوانب الحيوية التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الواقع، خاصة تلك التي تمارس نشاطًا له علاقة بالتصدير.

أبرز النقاط التي أثارها الخبير هي مشكلة سعر الصرف، حيث يتم فرض التعامل بسعر الصرف الرسمي للبنك، في حين أن الأسعار في السوق الموازية تختلف كثيرًا.

وهذا يؤدي إلى خسائر فعلية للمؤسسات التي تصدّر منتجاتها أو خدماتها إلى الخارج، لأن المداخيل التي تعود بها تفقد قيمتها الحقيقية عند تحويلها داخل النظام البنكي الرسمي.

في هذا السياق، يقترح الخبير أن يكون من بين الامتيازات الممنوحة للمؤسسات الناشئة ضمان تحصيل المداخيل بالعملة الصعبة دون خسارة في القيمة، وهو مطلب مشروع يتماشى مع تشجيع الدولة على تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.

هذا الطرح يُبرز أن الامتيازات الحالية تركّز على الجانب المحلي فقط، لكنها لا تراعي بشكل كافٍ التحديات التي تواجه المؤسسات ذات النشاط الدولي، والتي تمثل شريحة واعدة من رواد الأعمال الشباب.

بالتالي، يمكن القول إن الخبير يدعو إلى تحيين السياسات التحفيزية لتكون أكثر شمولًا ومرونة، بما يتماشى مع متطلبات السوق، ويمنح المؤسسات الناشئة استقرارًا ماليًا أكبر في حال تعاملها الخارجي.

تاسعا: نصائح موجهة لأصحاب المؤسسات الناشئة بخصوص التمويل

من خلال هذه الإجابة، يوجه الخبير رسالة واضحة لأصحاب المؤسسات الناشئة، مفادها أن التمويل ليس هو الأساس في نجاح المشروع، بل إن التركيز المفرط عليه قد يكون من أسباب الفشل أو ضعف النضج.

يشير إلى أن الخطأ يبدأ من طريقة التأطير والمرافقة، حيث يتم تقديم التمويل كهدف بحد ذاته، وليس كوسيلة لدعم فكرة قوية ومبتكرة.

هذا التضخيم في موضوع التمويل، حسب رأيه، جعل من المسار بسيط في الأصل يبدو معقدًا في أعين أصحاب المشاريع.

النصيحة الجوهرية التي يقدمها الخبير هي أن التركيز يجب أن يكون على "الفكرة" وليس "المال."

الفكرة الجيدة، القابلة للتطبيق، التي تحل مشكلًا حقيقيًا، يمكن أن تنجح حتى بوسائل بسيطة، في حين أن الفكرة غير الناضجة لن تنجح حتى لو حصلت على تمويل كبير.

ويؤكد على أهمية تخصيص ورشات وجلسات تفكير جماعية لدراسة الأفكار، بدل استهلاك الوقت والجهد في البحث عن التمويل فقط.

كما يرى أن الابتكار لا يجب أن يكون معقدًا، بل إن "البساطة" في الحلول الابتكارية هي سر نجاح الكثير من المشاريع، خاصة تلك التي تقدم حلولًا عملية لمشاكل مجتمعية يومية.

ختامًا، تعكس هذه الإجابة رؤية ناضجة، تدعو إلى تغيير الذهنية الريادية من السعي وراء المال، إلى السعي وراء القيمة، وهو توجه عالمي في ثقافة ريادة الأعمال الحديثة.

- **الجدول 02: عرض نتائج المقابلة مع الخبير الثاني:**

1-كيف ترون واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟	نرى ان هناك خلل كبير جدا لأن إنشاء الشركات سواء الصغيرة أو المصغرة يرتبط بالتمويل ، أي أنه كلما كان التمويل جيد وسريع كلما كان إنشاء الشركات جيد ،حيث نلاحظ هنا أن أكبر مشكل يكمل في التمويل صعب جدا معقد بيروقراطي.
2-ما هي الطرق المتاحة لتمويل المؤسسات الناشئة؟هل تقترح طرق أخرى؟	الطريقة الوحيدة لتمويل المؤسسات الناشئة هي صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF الذي يمول المشاريع التي حصلت على وسم مؤسسة ناشئة label ، حيث يفرض إنشاء الشركة بسجل تجاري بعد ذلك يتم وضع طلب التمويل حتى 2مليار كسقف للتمويل ويدخل ال ASF كشريك سواءا ب50% أو60% أو70%. أقترح فتح طرق أخرى للتمويل مثلا التمويل الجماعي، فتح لجان للمستثمرين على المستوى الولائي لتسريع وتيرة التمويل.
3-هل التمويل الابتدائي كافي أم تحتاج المؤسسات لتمويل في المراحل الأخرى؟	هناك صعوبات مالية تعاني منها المؤسسات الناشئة خاصة في تطوير المنصات والتسويق وعليه يوجد تمويل ابتدائي لانطلاق المشروع وبعدها تمويل في مراحل متقدمة.
4-ماهي نسبة التمويل في رأيك ؟ مارأيك فيها؟	نسبة التمويل حسب التقارير لا تتجاوز من 2%إلى 4% وهي نسبة ضئيلة جدا ،هناك تناقض حيث أن عدد المؤسسات المتحصلة على وسم مؤسسة ناشئة كبيرة لكن نسبة التمويل ضئيلة .
5-ما رأيك في الاجراءات التمويلية في الجزائر(واضحة/معقدة/بسيطة)؟	الإجراءات التمويلية معقدة جدا وصعبة (الطلبة أصحاب المؤسسات يرون ان الإجراءات صعبة ومعقدة)
6-ماهي أكثر الإجراءات التي تلغي او تأخر تمويل المؤسسات الناشئة؟	الإجراءات التي تصعب عملية التمويل هي الإجراءات البيروقراطية والإدارية، وبعدها اللجنة صعبة جدا في الموافقة على التمويل.
7-لماذا صندوق ASF لا يمول المؤسسات الناشئة في رأيك؟	نسبة التمويل الضئيلة مرتبطة بسياسة الصندوق حيث يمول فقط المشاريع المضمونة 100% (نسبة المخاطرة ضئيلة).
8-ما رأيك في الامتيازات التي تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات الناشئة؟	تقدم الدولة لأصحاب المؤسسات الناشئة امتيازات ضريبية متمثلة في 0,05 للفئات من 3إلى 5 سنوات وبعدها يسددون حوالي 5% فقط من الضرائب وفي حالة استخدام بطاقة المقاول الذاتي فتكون 0,05 فقط من الضرائب، وأيضا امتيازات في أخذ بعض المشاريع على مستوى الدولة.
9-بماذا تنصح أصحاب المؤسسات الناشئة فيما يتعلق بالتمويل؟	ننصح أصحاب المؤسسات الناشئة بخوض تجربة الASF وفي حالة عدم الحصول على التمويل يتم اللجوء الى مستثمرين محليين تكون العملية أسهل وأبسط.

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات المقابلة

- **تحليل نتائج المقابلة مع الخبير الثاني:**

تم تحليل إجابات المقابلة وفق منهج التحليل ، أي من خلال تصنيف المحتوى حسب المحاور الرئيسية التالية:

أولا: و اقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجز ائر

يتّسم واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بخلل بنيوي واضح يعوق عملية الإنشاء والنمو. من خلال تصريح الخبير في المقابلة، يظهر أن التمويل يُعدّ العقبة الأساسية أمام تأسيس الشركات الصغيرة والمصغّرة، وهو ما يؤشر على غياب بيئة تمويلية مرنة وسريعة. فبدل أن يكون التمويل محفزًا وميسرًا لانطلاق المشاريع، أصبح يمثل تحديًا بيروقراطيًا كبيرًا يُضعف روح المبادرة ويؤخر ديناميكية الابتكار.

هذا الخلل يعكس فجوة بين الخطاب الرسمي الذي يشجع على ريادة الأعمال، والواقع العملي الذي يواجه فيه الشباب وأصحاب الأفكار صعوبات حقيقية في الوصول إلى مصادر التمويل. فالبيروقراطية، حسب المتحدث، لا تقتصر على تأخير الإجراءات بل تشمل أيضًا تعقيد المسارات الإدارية وتعدد المتدخلين، ما ينعكس سلبًا على نفسية المبادرين وثقتهم في المؤسسات الداعمة.

بالتالي، فإن تحسين واقع التمويل يتطلب إصلاحات هيكلية حقيقية، منها تبسيط الإجراءات، تسريع آليات اتخاذ القرار، وخلق بيئة تشريعية ومالية تحتضن المخاطرة، لا تُقصي المشاريع الطموحة بسبب مخاوف الفشل. التمويل يجب أن يُنظر إليه كرافعة للاستثمار والابتكار وليس كحاجز بيروقراطي.

ثانيا: طرق تمويل المؤسسات الناشئة والاقتراحات البديلة

أشار الخبير إلى أن الطريقة الوحيدة المعتمدة حاليًا لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر هي صندوق تمويل المؤسسات الناشئة(ASF) ، والذي يشترط حصول المشروع على وسم "مؤسسة ناشئة" ليتمكن من طلب التمويل. تدخل الصندوق يكون على شكل شراكة برؤوس أموال نسبية (50%، 60%، أو 70%) مع سقف تمويلي يصل إلى 2 مليار سنتيم، ما يعطي للمبادرة طابعًا استثماريًا وليس فقط دعمًا ماليًا مباشرًا.

رغم وجود هذا الصندوق، إلا أن الاستاذ عبّر عن محدودية هذه الآلية، واقترح بدائل يمكن أن توسّع قاعدة التمويل وتعزز فرص نجاح المشاريع. من أبرز هذه الاقتراحات :التمويل الجماعي (crowdfunding) الذي يُعد وسيلة مبتكرة لربط أصحاب المشاريع بالجمهور والمستثمرين المهتمين، وإنشاء لجان استثمار على المستوى المحلي (الولائي) لتسريع اتخاذ القرار وتقريب مراكز التمويل من أصحاب المشاريع.

هذا الطرح يُبرز أن تنويع أدوات التمويل ضروري للخروج من التبعية لحلّ وحيد، خاصة في ظل التحديات التي يواجها صندوق .ASF كما أن إشراك الفاعلين المحليين والمجتمع المالي الأوسع يساهم في خلق ديناميكية تمويلية أكثر استجابة للاحتياجات المتنوعة للمؤسسات الناشئة. باختصار، معالجة إشكالية التمويل تتطلب الانفتاح على بدائل مبتكرة ومرنة تتجاوز النماذج التقليدية المعتمدة.

ثالثا: كفاية التمويل الابتدائي والحاجة إلى تمويل مرحلي

يرى الخبير في المقابلة أن التمويل الابتدائي، رغم أهميته لانطلاق المشاريع، الا انه لا يُلبّي جميع احتياجات المؤسسات الناشئة، خاصة عند الانتقال إلى مراحل متقدمة من النمو. الصعوبات المالية تظهر بوضوح في الجوانب المرتبطة بتطوير المنصات الرقمية والتسويق، وهما عنصران حاسمان في نجاح المشاريع الريادية الحديثة.

هذا التصور يلفت الانتباه إلى إشكالية جوهرية تتمثل في غياب استراتيجية تمويل متعددة المراحل (multi-stage financing)، وهي ممارسة معمول بها عالميًا، حيث يتم دعم المشروع تدريجيًا وفقًا لنموه وتقدمه. في الحالة الجزائرية، يبدو أن المنظومة التمويلية لا ترافق المؤسسة الناشئة إلا في بداياتها، ثم تتركها تواجه تحديات السوق لوحدها، ما يؤدي غالبًا إلى فشل المشروع أو ركوده.

إذًا، من الضروري إعادة النظر في منطق التمويل المطبق حاليًا، والانتقال من منطق "التمويل لمرة واحدة" إلى "التمويل التتابعي"، مع توفير أدوات مرنة لتقييم تطور المشروع وتمكينه من الحصول على تمويل إضافي حسب الأداء والحاجة. كما يجب التفكير في خلق صناديق استثمارية خاصة بالمرحلة الثانية أو الثالثة من عمر المؤسسة الناشئة، حتى لا تبقى رهينة التمويل الأولي فقط.

رابعا: نسبة تمويل المؤسسات الناشئة وتقييمها

يشير ال خبير في المقابلة إلى أن نسبة تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر تبقى ضعيفة جدًا، إذ لا تتجاوز 2% إلى 4%، حسب التقارير الرسمية، رغم أن عدد المؤسسات الحاصلة على وسم "مؤسسة ناشئة" يعتبر مرتفعًا. هذا التناقض بين الاعتراف المؤسساتي بالمشاريع من خلال منح الوسم، وبين نسب التمويل الفعلية، يكشف عن خلل واضح في منطق الدعم والتشجيع.

هذه الأرقام المنخفضة تؤكد أن هناك فجوة كبيرة بين التصريحات الرسمية والواقع الميداني، حيث تُمنح صفة "مؤسسة ناشئة" دون أن تكون هناك آليات تمويل فعلية مرافقة لهذا التصنيف. الأمر لا يتعلّق فقط بعدم

كفاية الموارد المالية، بل أيضًا بمحدودية السياسات المعتمدة في توزيعها، والمعايير الصارمة التي تجعل الوصول إلى التمويل أمرًا صعبًا.

نسبة 2% إلى 4% تضع الجزائر بعيدًا عن التوجهات العالمية، حيث تمثل المؤسسات الناشئة إحدى ركائز الاقتصاد الجديد. دعم هذه الفئة يجب أن يكون من خلال نسب تمويل حقيقية وملموسة، وليس مجرد أرقام رمزية. فالمؤسسات الناشئة، بطبيعتها، تحتاج إلى بيئة محفزة وليس فقط إلى تصنيفات شكلية. لهذا، فإن مراجعة آليات التقييم والتمويل باتت ضرورة ملحّة لتحقيق نجاعة أكبر في دعم هذه الفئة الحيوية من الاقتصاد الوطني.

خامسا: رأي المشاركين في الإجراءات التمويلية (وضوحها/تعقيدها)

وصف الخبير الإجراءات التمويلية في الجزائر بأنها معقدة جدًا وصعبة، وهو رأي يتقاسمه عدد كبير من أصحاب المؤسسات الناشئة، خاصة فئة الطلبة الشباب الذين يخوضون أولى تجاربهم في مجال ريادة الأعمال. هذا الانطباع يعكس طبيعة المنظومة الإدارية التي تفتقر، بحسب التصريحات، إلى البساطة والشفافية المطلوبة لتشجيع المبادرة الفردية.

التعقيد الإداري يُعتبر أحد أبرز العراقيل التي تُضعف فعالية أي سياسة دعم، خاصة في مجال سريع التطور كريادة الأعمال. فالمؤسسات الناشئة تتطلب إجراءات مرنة وسريعة، تتناسب مع ديناميكية الأفكار الجديدة والسوق المتغير، وليس مسارات بيروقراطية مرهقة تطيل الآجال وتضعف الحماس.

غياب الوضوح في المساطر التمويلية يخلق أيضًا حالة من الغموض واللايقين، تدفع الكثير من المبادرين إلى العزوف عن التقديم للتمويل أصلاً. كما أن تضارب المعلومات بين الجهات المختلفة وعدم توحيد مصادر القرار يزيد من الإرباك، ويجعل من "الإجراءات" حاجزًا نفسيًا وعمليًا في آنٍ واحد.

في ضوء ذلك، يتضح أن تبسيط الإجراءات وتمكين أصحاب المشاريع من فهم مسار التمويل وخطواته بدقة، يُعد ضرورة ملحّة لتحسين واقع المؤسسات الناشئة. فالتمويل لا يكفي أن يكون موجودًا، بل يجب أن يكون قابلًا للوصول ومفهومًا.

سادسا: الإجراءات التي تعيق أو تؤخر تمويل المؤسسات الناشئة

سلّط الاستاذ في المقابلة الضوء على نوعية الإجراءات التي تُعد العائق الأكبر أمام تمويل المؤسسات الناشئة، مشيرًا بوضوح إلى أن الإجراءات البيروقراطية والإدارية تمثل الحاجز الأهم، يليها تعقيد عملية موافقة اللجنة

المختصة على الملفات. هذا التشخيص يضعنا أمام نظام تمويلي يتميز بثقل إجرائي كبير، لا ينسجم مع طبيعة المؤسسات الناشئة التي تحتاج إلى سرعة في التجاوب ومرونة في التسيير.

البيروقراطية هنا لا تتعلق فقط بطول المسار الإداري، بل تمتد لتشمل تضارب المهام، تعدد الوثائق، غياب الرقمنة، والتأخر في الردود الرسمية. كل هذه العناصر تجعل من عملية التمويل مغامرة في حد ذاتها، ما يتناقض مع الهدف من إنشاء صندوق دعم موجه أساسًا لفئة يُفترض أنها مستقبل الابتكار.

أما فيما يخص اللجنة التي تبتّ في التمويل، فقد وُصفت بأنها صعبة جدًا في الموافقة، وهو ما يشير إلى وجود معيارية مفرطة في تقييم المشاريع، قد لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطرة المرتبطة بالابتكار. ففي حين أن الريادة تعتمد في جوهرها على التجريب، يبدو أن آليات التقييم المعتمدة تفتقر إلى هذه المرونة.

بالتالي، فإن إعادة هيكلة آليات التقييم وتخفيف العبء الإداري يمثلان شرطين ضروريين لتفعيل سياسة التمويل، وتحويلها من شعار إلى واقع ملموس يخدم الطاقات الشابة.

سابعا: أسباب امتناع صندوق ASF عن تمويل أغلب المؤسسات الناشئة

أوضح الخبير أن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة (ASF) يُفضّل تمويل المشاريع ذات **نسبة المخاطرة المنخفضة جدًا**، ما يعني أنه يميل إلى انتقاء المشاريع "المضمونة 100%" فقط. هذا التوجه يعكس مفارقة كبيرة: فالمؤسسات الناشئة بطبيعتها تُعرّف بأنها مشاريع محفوفة بالمخاطر وغير مضمونة النتائج، لكنها تملك إمكانات عالية للنمو والتجديد. وبالتالي، اشتراط الأمان التام في التمويل يتناقض مع منطق ريادة الأعمال نفسه.

ما يحدث هنا هو أن الصندوق يتعامل بعقلية تقليدية أقرب إلى منطق البنوك التجارية، التي تبحث عن الضمانات القوية وتتفادى الخسارة بأي ثمن. لكن هذا النوع من التفكير لا يخدم الغرض من إنشاء الصندوق، الذي من المفترض أن يكون محفزًا على الابتكار، لا حاجزًا أمامه. المؤسسات الناشئة تحتاج إلى ممولين يتقبلون المخاطرة المحسوبة، ويعتمدون على معايير تقييم تتماشى مع الطابع الابتكاري للمشروع، مثل جدوى الفكرة، الفريق المؤسس، وإمكانية التوسع.

النتيجة أن العديد من المشاريع الجادة والواعدة تُقصى من الدعم فقط لأنها لا تدخل ضمن نطاق "المضمون"، وهو ما يعيق التطور الطبيعي لمنظومة ريادة الأعمال في الجزائر. الحل يكمن في ضرورة تغييرفلسفة التمويل المعتمدة داخل الصندوق، من منطق الحذر المفرط إلى منطق الدعم الاستراتيجي الموجه نحو النمو والمخاطرة المدروسة.

ثامنا: تقييم الامتيازات التي تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات الناشئة

يرى الخبير في المقابلة أن الدولة الجزائرية توفّر امتيازات ضريبية معتبرة لأصحاب المؤسسات الناشئة، مثل إعفاءات ضريبية تمتد من 3 إلى 5 سنوات بمعدل رمزي قدره 0.05، مع تخفيضات لاحقة تصل إلى 5% فقط. كما توجد امتيازات مرتبطة بإمكانية الاستفادة من مشاريع حكومية تُطرح للمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى الامتيازات المتعلقة بـ"بطاقة المقاول الذاتي" التي تفتح المجال أمام استغلال نظام ضريبي مبسط.

ورغم أهمية هذه الحوافز، إلا أن فعاليتها تظل مشروطة بمدى سهولة الوصول إليها وتطبيقها ميدانيًا .بمعنى آخر، إذا كانت هذه الامتيازات تُقدَّم على الورق فقط دون تفعيل سلس وشفاف، فإن أثرها الحقيقي سيبقى محدودًا. كما أن الحوافز الضريبية، رغم قيمتها، لا يمكن أن تعوض غياب تمويل فعلي وسريع، ولا أن تحل محل بيئة قانونية وتنظيمية محفّزة للاستثمار.

من جهة أخرى، لم يُشر المتحدث إلى امتيازات في مجال التكوين أو المرافقة، ما قد يدل على أن الدعم يبقى مقتصرًا على الجانب المالي فقط دون نظرة شاملة. لذلك، يمكن القول إن الامتيازات الموجودة تمثل خطوة إيجابية، لكنها تظل غير كافية إذا لم تُدمج ضمن سياسة متكاملة تشمل التمويل، التكوين، المتابعة، وتسهيل الإجراءات.

تاسعا: نصائح موجهة لأصحاب المؤسسات الناشئة بخصوص التمويل

في هذا المحور، قدّم الخبير نصيحة واقعية لأصحاب المؤسسات الناشئة، تتمثل أولًا في خوض تجربة صندوق ASFكخيار أولي، رغم التعقيدات، ثم التوجه نحو المستثمرين المحليين في حال عدم الحصول على التمويل. هذه النصيحة تعكس فهمًا عميقًا لواقع التمويل في الجزائر، وتدعو إلى تنويع المصادر وعدم التعويل على جهة واحدة فقط.

اللجوء إلى المستثمرين المحليين يُعتبر خيارًا عقلانيًا، خاصة إذا تم في إطار واضح وشفاف، لأن هؤلاء المستثمرين غالبًا ما يكونون أقرب إلى واقع السوق المحلية، ويُظهرون مرونة أكبر في دراسة وتمويل المشاريع مقارنة بالصناديق الرسمية. كما أن التواصل المباشر مع المستثمرين يمكن أن يوفر نوعًا من المرافقة والتوجيه، وليس فقط المال.

في المقابل، الدعوة إلى تجربة ASF رغم تعقيداته تُظهر أن المتحدث لا يلغيه كليًا، بل يعتبره محطة ضرورية لاكتساب الخبرة وفهم الإجراءات، وربما للحصول على بعض الاعتراف الرسمي بالمشروع. هذه النظرة المتوازنة بين الحلول المؤسساتية والبدائل الخاصة، تضع بين أيدي أصحاب المؤسسات رؤية عملية لتجاوز العقبات التمويلية.

بالتالي، فإن التوصية الأساسية هنا هي :عدم الاستسلام للعراقيل، بل السعي للتمويل عبر مسارات متعددة، تجمع بين الدعم العمومي والبحث عن شراكات ذكية في القطاع الخاص

2- **عرض احصائيات حاضنة سطيف-1-**

تعد الحاضنات الجامعية من الآليات الحديثة التي تهدف الى دعم المشاريع الابتكارية داخل المحيط الأكاديمي من خلال توفير التوجيه والمرافقة والإطار القانوني والتقني الذي يسمح بتحويل فكرة بحثية الى مشروع اقتصادي.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على معطيات إحصائية رسمية صادرة عن حاضنة جامعة سطيف 1(UFAS1)، تخص السنة الجامعية 2022-2023 و2023-2024 و2024-2025 والتي تم الحصول عليها من مصادر خارج الجامعة نظرا لتعذر إجراء مقابلة مباشرة مع مسؤولي الحاضنة.

- **تحليل احصائيات2022-2023:**

بناءً على المعطيات الظاهرة في إحصائيات المشاريع الجامعية المختارة لحاضنة الأعمال UFAS 1 لسنة 2022-2023 تظهر أن:

الجدول 03: توزيع المشاريع حسب الكليات 2022-2023

الكلية	عدد المشاريع(102مشروعا)
SNV	44
SEG	03
IOMP	10
Science	09
Médecine	03
Architecture	01
Technologie	32

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على إحصائيات الحاضنة

عدد المشاريع المختارة كليا بلغ 102 مشروعا هذا العدد يعكس نشاطا بحثيا وتطبيقيا معتبرا داخل الجامعة، أكثر من 74% من المشاريع جاء من كليتي SNV والتكنولوجيا، نلاحظ تفاوت كبير بين الكليات من حيث مساهمتها مما يشير الى تفاوت في ثقافة الابتكار ،نقص التحفيز والتوجيه في بعض الكليات أو التفاوت في الفرص البحثية والتطبيقات

كلية علوم الطبيعة والحياة :(SNV) نالت النصيب الأكبر بـ 44مشروعاً، ما يُظهر نشاطاً بحثياً ملحوظاً في هذه الكلية، خاصة في المجالات البيولوجية والصحية وربما البيئية.

كلية التكنولوجيا :احتلت المرتبة الثانية بـ 32مشروعاً، مما يعكس حيوية واهتماماً بالابتكار الهندسي والتقني.

معهدIOMP ساهم بـ 10مشاريع، مما يدل على اهتمام بتطبيقات عملية أو مشاريع ذات صبغة مهنية.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :(SEG) قدمت 3مشاريع، ما يدل على مشاركة محدودة نسبياً من هذا الفرع.

كلية العلوم :ساهمت بـ 9مشاريع، مما يشير إلى وجود نشاط علمي متوسط.

كلية الطب :سجلت مشاركة رمزية بمشروع واحد فقط، وقد يُعزى ذلك إلى طبيعة التكوين الطبي الذي يكون غالباً أكاديمياً أكثر منه ريادياً.

- .تحليل احصائيات2023-2024:

بناء على المعطيات الإحصائية لحصيلة المشاريع الجامعية المختارة في حاضنة الأعمال UFAS 1لسنة 2023-2024، والتي بلغ عددها الإجمالي 83مشروعًا، أي أقل بـ19 مشروعًا مقارنة بسنة 2022-2023 (التي سجلت 102 مشروعًا). هذا الانخفاض لا يُفهم بالضرورة كمؤشر سلبي، بل قد يُعزى إلى سياسة انتقائية أكثر صرامة من حيث الجودة والمعايير العلمية والابتكارية المطلوبة لاعتماد المشاريع.

الجدول 04: توزيع المشاريع حسب الكليات2023-2024

الكلية	عدد المشاريع
FSC	26
TECH	18
IOMP	17

FSEG	11
FSNV	10
ARCH	1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الحاضنة

يظهر الجدول أن كلية العلوم (FSC) تصدّرت المشهد بـ 26مشروعًا، ما يعكس حركية بحثية واضحة وتوجّهًا جادًا نحو الاستثمار في البحث العلمي التطبيقي داخل هذا الفرع. هذا الصعود اللافت يؤكد أن هذه الكلية بدأت تندمج أكثر فأكثر في منطق الابتكار وريادة الأعمال.

من جهة أخرى، حافظت كلية التكنولوجيا على مكانتها النشطة بـ 18مشروعًا، في حين سجّل (IOMP)بدوره مساهمة قوية بلغت 17مشروعًا، وهو رقم جد إيجابي بالنظر إلى طبيعة هذا المعهد التي تميل إلى الجانب التطبيقي والمهني. حيث بات يُنظر إليه كمصدر محتمل للأفكار القابلة للتجسيد في السوق.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (FSEG) عرفت تحسنًا ملموسًا مقارنة بالسنة الماضية، حيث ارتفعت مشاركتها من 3 مشاريع فقط إلى 11 مشروعًا، ما يعكس بداية وعي اقتصادي وابتكاري في صفوف طلبتها. هذا التقدّم يُحتسب كمؤشر مشجّع على دخول العلوم الاجتماعية في حقل الابتكار الجامعي.

أما كلية علوم الطبيعة والحياة(FSNV) ، والتي كانت قد تصدرت ترتيب السنة الماضية بـ44 مشروعًا، فقد سجّلت تراجعًا كبيرًا هذا العام إلى 10 مشاريع فقط. هذا التراجع قد يُفسّر بعدة عوامل منها نقص التأطير، أو تراجع في نجاعة الأفكار المقترحة مقارنة بمعايير القبول الجديدة.

في المقابل، سجلت كلية الهندسة المعمارية (ARCH) حضورًا شبه رمزي بمشروع واحد فقط، وهو ما يُطرح كتحدٍّ حقيقي يستدعي تعزيز ثقافة ريادة الأعمال داخل التخصصات الإبداعية التي تتمتع بإمكانات كبيرة في الابتكار التصميمي والعمراني.

- تحليل إحصائيات 2024-2025:

بناء على المعطيات الإحصائية لحصيلة المشاريع الجامعية المختارة في حاضنة الأعمال UFAS 1لسنة 2024-2025، والتي بلغ عددها 125 مشروع تظهر أن:

الجدول05: توزيع المشاريع حسب الكليات 2024-2025

الكلية	عدد المشاريع(125)
TECH	33
IAST	13
FSC	20
Médecine	02
IOMP	18
FSEG	22
FSNV	14
Autre	03

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على إحصائيات الحاضنة

تخصص(TECH) حقق أعلى عدد من المشاريع المبتكرة هذا العام ب33 مشروعا وهذا يدل على حماس طلبة هذا التخصص للابتكار وتحويل أفكارهم الى مشاريع واقعية خاصة أنهم درسوا مواضيع تجمع بين التقنية والمعرفة.

في المرتبة الثانية جاء تخصص (FSEG) ب22مشروعا، ولدينا تخصص (IOMP) ب18 مشروعا. نرى من هذه الأرقام أن التخصصات الاقتصادية والعلمية أصبحت جذابة للطلاب المهتمين بالابتكار، كبديل عن الوظائف التقليدية.

أما التخصصات مثل (FSNV) و(AIST)فسجلت اعدادا أقل (13 و14 مشروعا)، ربما بسبب قلة الدعم أو عدم التركيز على ثقافة الابتكار فيها

وأخيرا تخصص الطب وتخصصات أخرى جاءت بأقل عدد من المشاريع (2أو3 مشاريع فقط)هذا يوضح فرقا كبيرا بين التخصصات ويظهر أن بعضها مازال بحاجة الى دعم أكبر في مجال الابتكار .

الجامعات تشهد موجة إقبال على الابتكار وريادة الاعمال ،خاصة في التخصصات التقنية والعلمية ،وهذا يتناسب مع توجه الدولة نحو اقتصاد يعتمد على الأفكار الجديدة والمهارات الشبابية لكن بعض التخصصات تحتاج الى مزيد من التحفيز.

3- تحليل نتائج الصندوق الوطني التمويل ASF:

بعد الانتهاء من تحليل بيانات الحاضنة الجامعية والمقابلات مع الخبراء، ننتقل الآن إلى دراسة آلية تمويل رسمية أساسية في البيئة الجزائرية، ويتعلق الأمر بـ الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة(ASF) ، الذي أُنشئ خصيصًا لدعم هذه الفئة من المشاريع.

وسنتناول في هذه الفقرة تحليلًا لتطور عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى2025، بالاعتماد على بيانات رسمية مرفقة

الجدول 06: عدد المشاريع الممولة من طرف الASF خلال 2021-2025

السنة	عدد المشاريع المدعومة
التأسيس (2020)	0
2021	390
2022	139 (من أصل 350 ملف)
2023	غير محدد
2024	300+
2025	قيد الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات الصندوق.

ثالثا: تحليل توزيع عدد المشاريع الناشئة الممولة من طرف (2025–2020) ASF

تشير البيانات المتاحة إلى أن الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة(ASF) بدأ نشاطه التمويلي الفعلي في عام 2021، بعد تأسيسه الرسمي في نهاية 2020. وقد بلغ عدد المشاريع الممولة خلال السنة الأولى 390 مشروعاً.

مما يعكس الجهود الكبيرة لتحفيز قطاع الابتكار وريادة الأعمال في البلاد.

في العام التالي (2022)، لوحظ انخفاض في عدد المشاريع المدعومة إلى 139 مشروعاً فقط، من أصل 350 طلباً تلقاها الصندوق،(الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة،2022)

أي أن معدل القبول بلغ حوالي 39.7%. هذا التراجع قد يعود إلى تشديد معايير الاختيار أو تحول في الاستراتيجية نحو التركيز على جودة المشاريع بدلاً من كميتها.

أما في عام 2023، فلم تتوفر إحصائيات دقيقة، لكن استمرار عمل الصندوق يشير إلى استقرار نسبي في أدائه. ثم شهد عام 2024 انتعاشاً ملحوظاً، حيث تم تمويل أكثر من 300 مشروع،

بعضها تمكن من الوصول إلى أسواق التصدير، مما يدل على نضج المشاريع المدعومة وتركيز الصندوق على المبادرات ذات الأثر الاقتصادي الملموس. (Startup Diplomé 1275، 2024)

بالنسبة لعام 2025، فإن البيانات الرسمية غير متكاملة بعد، لكن تصريحات المسؤولين تشير إلى دراسة حوالي 60 مشروعاً جديداً

بشكل عام، يظهر التحليل أن الصندوق مر بمراحل من التقلب في أعداد المشاريع الممولة، لكن الاتجاه العام يشهد تطوراً في نوعية المشاريع المدعومة مع تراكم الخبرة المؤسسية وتوسيع شبكة الشراكات التمويلية.

4- اختبار فرضيات الدراسة:

- **اختبار الفرضية الأولى:**

نص الفرضية:

"إجراءات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر معقدة ، مما يصعّب على أصحاب المشاريع الوصول إلى التمويل".

تحليل الفرضية بالاستناد إلى نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج المقابلات التي أُجريت مع الخبيرين أن الإجراءات الإدارية والتمويلية تشكل أحد أبرز العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.

ففي إجابة الخبير الاول على سؤال حول واقع التمويل، أشار بوضوح إلى أن "الهياكل القانونية موجودة، لكن الإجراءات وكثرة المتدخلين تحدث تشتتًا في المجال"، كما وصف التمويل بأنه غير واضح ومُعرقل بسبب كثرة الوثائق وغياب الشفافية في الردود.

وبنفس السياق، أكد الخبير الثاني أن الإجراءات "طويلة ومعقدة، وتفتقر إلى التنسيق"، وهو ما يُصعّب على أصحاب المشاريع متابعة ملفاتهم أو حتى فهم المسار الإداري الواجب اتباعه.

أما على مستوى حاضنة جامعة سطيف 1، فإن البيانات تُظهر وجود عدد معتبر من المشاريع المحتضنة، لكن بدون وجود معلومات واضحة عن نسب المشاريع التي بلغت فعليًا مرحلة التمويل، ما يُشير ضمنيًا إلى صعوبة الانتقال من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الدعم المالي الفعلي.

وفيما يتعلق بصندوقASF ، ورغم أنه قام بتمويل حوالي 400 مشروع منذ 2021، إلا أن عدد المشاريع المقبولة يبقى ضعيفًا جدًا مقارنة بعدد الطلبة وحاملي الأفكار، كما أن تباطؤ وتيرة التمويل في سنة 2024 (57 مشروعًا فقط إلى غاية أفريل) قد يُعزى إلى تعقيد الإجراءات وطول آجال دراسة الملفات.

- بناءً على المعطيات الميدانية المستخلصة من المقابلات والبيانات الإحصائية الرسمية، يمكن القول إن الفرضية الأولى تأكدت ميدانيًا.

حيث أن تعقيد الإجراءات يشكل حاجزًا فعليًا أمام حصول المؤسسات الناشئة على التمويل، وهو ما يتطلب مراجعة تنظيمية شاملة لمسار الدعم الإداري والمالي.

- **اختبار الفرضية الثانية:**

نص الفرضية:

"الصناديق والهيئات الداعمة لا تستجيب بشكل كافٍ لاحتياجات المؤسسات الناشئة، سواء من حيث التمويل أو المرافقة".

من خلال المعطيات المستخلصة من المقابلات وتحليل بيانات صندوقASF ، يمكن ملاحظة وجود محدودية واضحة في تجاوب الهيئات التمويلية مع الحاجات الفعلية للمؤسسات الناشئة.

في المقابلة مع الخبير الاول، أكد أن المؤسسات الناشئة غالبًا ما تجد نفسها مضطرة للتوجه نحو صندوق ASFفقط، نظرًا لغياب بدائل تمويلية حقيقية، مثل المستثمرين الخواص أو البنوك، التي "لا تموّل هذا النوع من المشاريع."

كما أشار إلى أن "العلاقة بين المؤسسات والمستثمرين ضعيفة"، مما يخلق فراغًا تمويليًا لا يغطيه صندوق واحد فقط.

وبنفس الرؤية، عبّر الخبير الثاني عن أن أغلب المشاريع تفتقر للمرافقة الحقيقية، خصوصًا بعد التمويل الأولي، حيث تُترك المؤسسات الناشئة بدون متابعة تقنية أو إدارية، مما يؤثر على استمراريتها ونضجها.

أما في ما يخص بيانات صندوقASF ، فرغم تمويل حوالي 400 مشروع بين 2021 و2024، إلا أن هذا الرقم يظل ضئيلاً مقارنة بحجم الطلبات المتوقعة على المستوى الوطني، ما يُشير إلى أن قدرة الصندوق على تلبية الطلب محدودة جدًا.

كما لا تُظهر المعطيات وجود برامج مرافقة ميدانية منتظمة مرافقة لهذا التمويل، وهو ما يُعتبر نقصًا في الاستجابة الفعلية لاحتياجات أصحاب المشاريع، خاصة في مرحلة ما بعد الإطلاق.

- يتبين من نتائج الدراسة أن الصناديق والهيئات الحالية لا تستجيب بما فيه الكفاية لاحتياجات المؤسسات الناشئة، سواء من حيث التمويل المتنوع أو من حيث المرافقة بعد التمويل.

لذلك، يمكن اعتبار الفرضية الثانية متحققة ميدانيًا، وتدعمها الشهادات والبيانات التي تم جمعها خلال الجانب التطبيقي.

- **اختبار الفرضية الثالثة:**

نص الفرضية:

"غياب التنسيق بين الجهات المعنية يؤثر سلبًا على فعالية تمويل المؤسسات الناشئة".

تحليل الفرضية بالاستناد إلى نتائج الدراسة:

تُشير نتائج المقابلات بوضوح إلى أن تعدد الجهات المتدخلة في عملية التمويل دون وجود تنسيق فعّال هو أحد الأسباب المباشرة لتعطيل مسار تمويل المؤسسات الناشئة.

الخبير الاول ذكر في إجابته:

"نحتاج إلى شباك وحيد يتعامل فقط مع المؤسسات الناشئة ويتولى التنسيق بين كل الأطراف".

وهذا التصريح يُعبّر عن غياب هيكل تنظيمي موحّد يُجمّع بين مختلف الفاعلين (الصندوق، الحاضنة، الضرائب، CNRC، البنوك، الجامعات.(...

كما أوضح أن تشتّت المسؤوليات الإدارية، وكثرة المتدخلين، يسبب حالة من الارتباك وضياع الوقت بالنسبة لصاحب المشروع.

الخبير الثاني أشار أيضًا إلى أن غياب التنسيق بين الهيئات يخلق تشويشًا في مسار الملفات، وتعقيدًا في التوجيه، ويؤدي أحيانًا إلى قرارات متضاربة بين الإدارات.

وفي ما يخص الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة(ASF) ، لم تُشر المعطيات إلى وجود آلية تنسيقية واضحة بينه وبين باقي الفاعلين مثل الحاضنات أو الجامعات، مما يُعزز فرضية أن كل جهة تعمل بشكل منفصل وبدون رؤية تكاملية.

- بناءً على الشهادات والتحليل الميداني، يمكن القول إن غياب التنسيق بين الجهات المعنية يُعتبر عائقًا حقيقيًا أمام تمويل المؤسسات الناشئة، ويؤدي إلى تعطيل التمويل أو عدم استغلاله بالشكل المطلوب.

لذلك، تُعتبر الفرضية الثالثة متحققة ميدانيًا، وتدعو إلى إعادة النظر في هيكلة منظومة التمويل وتوحيد آليات العمل عبر مختلف الفاعلين.

- **اختبار الفرضية الرابعة:**

نص الفرضية:

"الامتيازات المالية المتوفرة للمؤسسات الناشئة تبقى غير كافية بسبب صعوبات تطبيقها في الواقع".

تحليل الفرضية بالاستناد إلى نتائج الدراسة:

من خلال نتائج المقابلات، خاصة مع الخبير الاول، تبيّن أن الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة، رغم أهميتها على الورق، لا تُترجم بفعالية على أرض الواقع.

حيث صرّح الخبير بأن:

" <الامتيازات جيدة، إلا أن مشكلة سعر الصرف تجعل المؤسسات الناشئة التي تتعامل بالتصدير تعاني من أضرار... حبذا لو تكون ضمن الامتيازات ضمان الحصول على المداخيل بالعملة الصعبة".

هذا التصريح يُبيّن أن البيئة الاقتصادية والتنظيمية لا تسمح بالاستفادة الكاملة من الامتيازات، خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية، مما يُعرقل المشاريع ذات الطابع الدولي أو التكنولوجي المفتوح على السوق العالمية.

أما الخبير الثاني، فأشار إلى أن الكثير من أصحاب المؤسسات الناشئة لا يعرفون كيفية الاستفادة من الامتيازات، وهناك نقص في التوجيه والمرافقة في هذا الجانب، بالإضافة إلى عراقيل إدارية تجعل الاستفادة منها أمرًا معقدًا أو بطيئًا جدًا.

كما أن بيانات الحاضنة وصندوق ASF لم تُشر إلى وجود آليات واضحة تضمن استفادة المؤسسات فعليًا من هذه الامتيازات، خاصة في مرحلة ما بعد التمويل أو ما بعد الاحتضان.

- تؤكد المعطيات المستخلصة من الدراسة أن الامتيازات المالية والضريبية، رغم وجودها رسميًا، تبقى محدودة الأثر نتيجة صعوبات تطبيقها، وغموض الإجراءات المرتبطة بها.

وعليه، يمكن القول إن الفرضية الرابعة متحققة ميدانيًا، مما يستدعي إعادة ضبط الإطار التنفيذي للامتيازات وتبسيط طرق الاستفادة منها لضمان فاعليتها.

1-مناقشةالنتائج:

من خلال ما سبق عرضه وتحليله، يتضح أن تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، لا يزال يواجه عدة تحديات جوهرية، سواء من حيث الإجراءات، أو فعالية الهيئات الداعمة، أو مستوى التنسيق بين الفاعلين.

فيما يخص الإجراءات، أظهرت نتائج المقابلات أن المسار الإداري للتمويل يعاني من غياب الوضوح وكثرة المتدخلين، ما يؤدي إلى تعقيد العملية بالنسبة لأصحاب المشاريع.

بالنسبة للصناديق والهيئات الداعمة، ورغم وجود صندوق ASF كآلية تمويل مخصصة، إلا أن عدد المشاريع الممولة يبقى ضعيفًا مقارنة بالحاجات، مع غياب شبه تام للمرافقة الفعلية، خاصة في مرحلة ما بعد التمويل.

أما التنسيق بين الفاعلين، فقد أجمعت الآراء على أنه يكاد يكون منعدمًا، إذ لا توجد جهة موحدة تنسق بين الصندوق، الحاضنات، الجامعات، والبنوك، ما يؤدي إلى تكرار الأدوار أو ضياع الملفات.

أخيرًا، فيما يخص الامتيازات المالية ، فإنها غالبًا ما تُطبق بشكل جزئي، أو تبقى غير مفعّلة ميدانيًا بسبب التعقيدات القانونية أو الإدارية، مما يفقدها أثرها التحفيزي.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج المتوصل إليها تتماشى إلى حد كبير مع الفرضيات المطروحة في الجانب النظري، مما يعكس واقعًا يحتاج إلى إصلاحات متعددة الجوانب، لا سيما على مستوى التنظيم، التسيير، والمتابعة.

- مقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أظهرت نتائج الدراسة الحالية توافقًا مع العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تمويل المؤسسات الناشئة، خصوصًا فيما يتعلق بالتحديات البنيوية والعملية التي تعيق تطورها، لكن الدراسة الحالية أضافت أيضًا بعدًا ميدانيًا واضحًا يجعلها أكثر ارتباطًا بالواقع الجزائري الحديث.

1. تتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة بوالشعور شريفة (2018)، التي أشارت إلى أن مرحلة الانطلاق تتسم بدرجة عالية من المخاطرة، وغالبًا ما يفشل المشروع بسبب غياب التمويل المناسب، وهو ما تأكد ميدانيًا من خلال المقابلات وتحليل بيانات صندوق.ASF

2. كما تدعم النتائج ما ورد في دراسة بن شواط سمية وقادري رياض (2021)، التي اعتبرت صعوبة الإجراءات الإدارية وتضارب الجهات أحد أبرز المعوقات أمام تمويل المؤسسات الناشئة، وهي نقاط ظهرت بقوة في إجابات الخبراء.
3. من جهة أخرى، أضافت هذه الدراسة بُعدًا لم يكن مطروحًا في الدراسات السابقة، وهو تحليل التجربة داخل الحاضنة الجامعية الجزائرية، خاصة من حيث تنوّع المشاريع، التوزيع حسب التخصص، ومحدودية الانتقال من فكرة إلى تمويل فعلي.
4. أيضًا، ركزت الدراسة الحالية على الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة(ASF) ، وهي آلية حديثة لم تُتناول بعد بشكل تحليلي ميداني في الأدبيات التي سبق نشرها، مما يمنح للدراسة الحالية قيمة استكشافية عالية.
5. وأخيرًا، ركزت هذه الدراسة على صوت الطالب الجامعي كرائد أعمال ناشئ، ما يجعلها تقترب من الواقع المؤسساتي داخل الجامعات، بعكس أغلب الدراسات التي كانت نظرية أو عامة فقط.

2-التوصيات

استنادًا إلى التحليل الميداني، تقترح الدراسة جملة من التوصيات العملية لتحسين واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

1-تبسيط الإجراءات الإدارية:

تقليص عدد الوثائق المطلوبة، وتوضيح المسار الإداري للمترشحين، مع رقمنة الملفات وتحديد آجال واضحة للرد على الطلبات.

2-**تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية:**

إنشاء شباك موحد خاص بالمؤسسات الناشئة، يضم ممثلين عن الصندوق، الجامعات، الضرائب، CNRC والبنوك، لتفادي التداخل وتوحيد المعلومة.

3-**تنويع مصادر التمويل**:

تشجيع رأس المال المخاطر(Capital risque) ، التمويل الجماعي(Crowdfunding) ، وتسهيل دخول المستثمرين الخواص إلى منظومة دعم المؤسسات الناشئة.

4-**تحسين فعالية صندوق**:ASF

رفع قدرته الاستيعابية، تقليص آجال دراسة الملفات، وتوفير مرافقة تقنية وقانونية مستمرة بعد التمويل لضمان نجاح المشاريع.

5-**تحسين تنفيذ الامتيازات:**

نشر دليل مبسط يشرح كيفية الاستفادة من الامتيازات، وتكوين الموظفين المكلفين بتطبيقها على خصوصية المؤسسات الناشئة.

6-**التحسيس والتكوين داخل الجامعات:**

دعم حاضنات الجامعات بمزيد من الموارد، وتنظيم ورشات ميدانية لتوجيه الطلبة نحو بلورة أفكار مشاريع حقيقية قابلة للتنفيذ.

4- آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من الأبحاث المستقبلية التي يمكن أن تتناول اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا أوسع وأكثر تخصصًا، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في بيئة ريادة الأعمال في الجزائر. فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإشكال لا يكمن فقط في غياب التمويل، بل في طريقة تنظيمه، وفعالية الهياكل القائمة عليه، ومدى تنسيقها. ويمكن مستقبلاً التعمق أكثر في دراسة آليات التنسيق بين الفاعلين في المنظومة التمويليّة، أو تقييم فعالية البرامج الحكومية المختلفة (كصندوق ASF) من خلال مؤشرات أداء واضحة. كما يمكن اقتراح دراسات مقارنة بين نماذج تمويل ناشئة في دول أخرى وتجارب محلية، للبحث عن حلول مستوحاة من الواقع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تبقى الحاجة قائمة لدراسة دور التحول الرقمي في تسهيل تمويل المشاريع الناشئة، خاصة في ظل تطور منصات التمويل الجماعي.

قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(2020).القانون رقم 20-254 المتعلق
2. بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال .الامانة العامة للحكومة.
3. الجزائر المجيدة. (2023). أهداف الصندوق الوطني الجزائري لتمويل الشركات الناشئة . https://gloriousalgeria(تم الاطلاع عليه في 6 جوان 2025، الساعة 15:00 صباحًا)
4. بوابة مقاول. (2023). الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة.(ASF)

https://moukawil.dz(تم الاطلاع عليه في 6 جوان 2025، الساعة 10:00 صباحًا)

5. (2024Startup Diplomé 1275). متابعة تمويلات الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة لسنة 2024. https://www.startup-diplome1275.com ..

(تم الاطلاع عليه في 6 جوان 2025، الساعة 10:00 صباحًا)

5.الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة. (دون تاريخ). الإحصائيات العامة حول المشاريع المدعومة https://asf.dz/ .

(تم الاطلاع عليه في 7جوان 2025، الساعة 11:40 صباحًا)

6 .DZ(Supernova) (دون تاريخ). حصيلة مؤقتة للتمويلات الجديدة خلال 2025 . https://www.supernova-dz.net/

(تم الاطلاع عليه في 6 جوان 2025، الساعة 13:00 صباحًا)

7. بوعزازة، أ. (2022). مبادئ تمويل المؤسسات [مطبوعة بيداغوجية]. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

8. بوعنيني، س.، & كرومي، آ. (2021). دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر. جامعة طاهري محمد – بشار.

9.ل بومدين، ي.، &شتوان، ص. (2020). الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر. في مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 278–289.

10. بوالشعور.ش،(2018)، دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية، 4(2).

11.بن شواط.س،قادري.ر،(2021)،المؤسسات الناشئة ونموذج تطور العميل دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس ، مجلة التكامل الاقتصادي،9(3)،299-312

12.بن علي.س،(2022) ،المؤسسات الناشئة في الجزائر بين فرص النجاح وتحديات الفشل دراسة حالة مؤسسة NOYCYبولاية عنابة،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،6(2)،609-626

13. زرقاني، ر. (2003). أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر [أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر].

14. سلطاني، م. ر.، & بن واضح، هـ (2020). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تحليلية لتجربة .CGCI-PME مجلة الاقتصاد والأسواق، 7(3)، 150–165.

15. شايب.م ن، زرقون. ع،(2025)،الامتيازات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائردراسة تطبيقية بولاية الوادي ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية،11(1)،271-283

16. لعفيفي، د. (2024). تمويل المؤسسات الناشئة باستخدام منتجات الصيرفة الإسلامية. مقال علمي، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة.

17. لرقط.س ،(2023) ،تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر رؤية تقييمية ،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،6(2)، 482-500

18. محفوظ.ب ،(2024)،واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحدياتها دراسة حالة مؤسسة Khidmatech ومؤسسة Nahladilevry ،مجلة الدراسات القانونية والاستثمارية،7(1)،48-66

الملاحق

الملحق 01: منحنى دورة حياة المؤسسة الناشئة

الملحق 02: أسئلة المقابلة

1-كيف ترون واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟	
2-ما هي الطرق المتاحة لتمويل المؤسسات الناشئة؟هل تقترح طرق أخرى؟	
3-هل التمويل الابتدائي كافي أم تحتاج المؤسسات لتمويل في المراحل الأخرى؟	
4-ماهي نسبة التمويل في رأيك ؟ مارأيك فيها؟	
5-ما رأيك في الاجراءات التمويلية في الجزائر(واضحة/معقدة/بسيطة)؟	
6-ماهي أكثر الإجراءات التي تلغي او تأخر تمويل المؤسسات الناشئة؟	
7-لماذا صندوق ASF لا يمول المؤسسات الناشئة في رأيك؟	
8-ما رأيك في الامتيازات التي تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات الناشئة؟	
9-بماذا تنصح أصحاب المؤسسات الناشئة فيما يتعلق بالتمويل؟	

الملحق 03: استمارة التربص

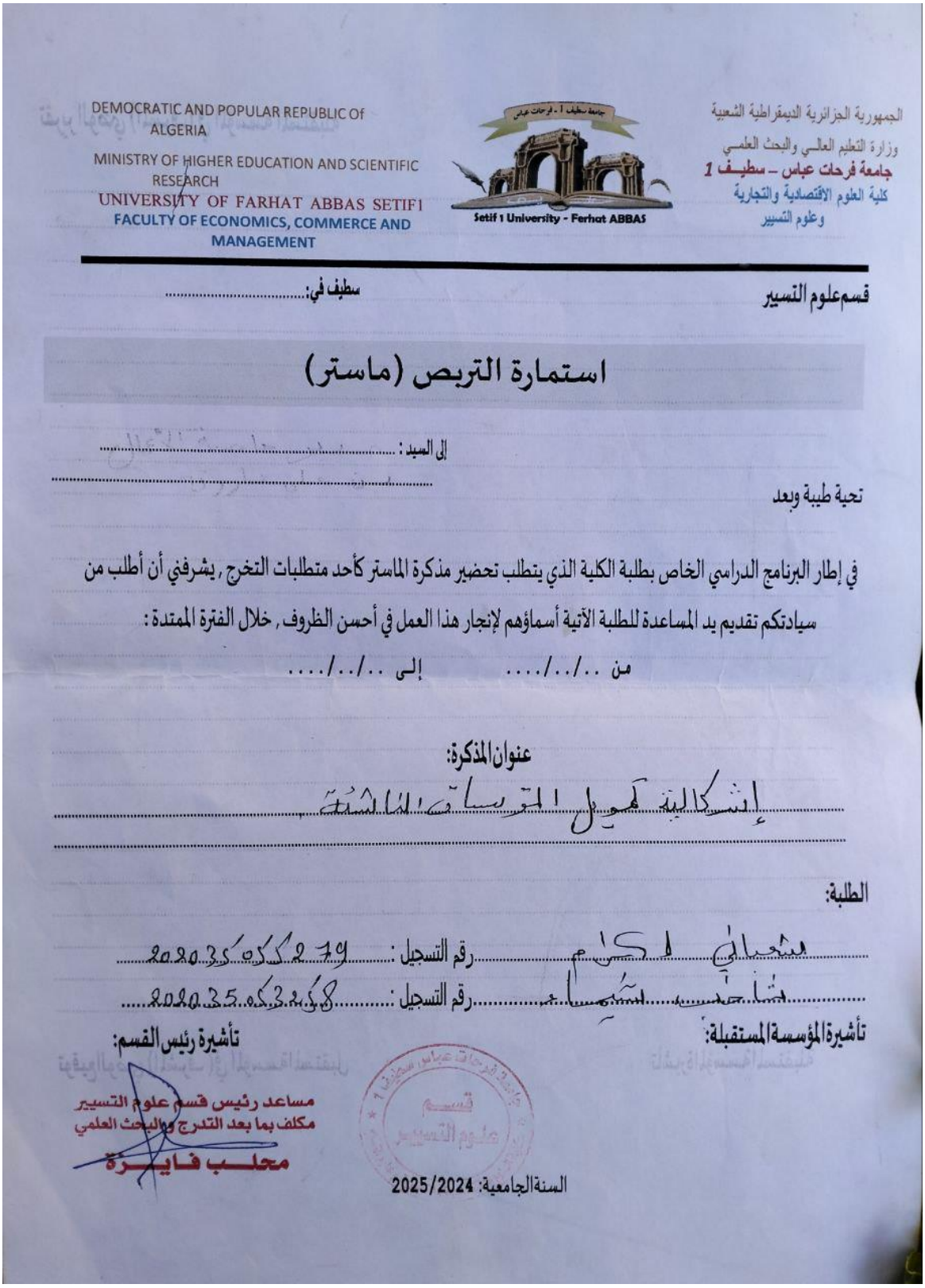

DEMOCRATIC AND POPULAR REPUBLIC Of ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF FARHAT ABBAS SETIF1
FACULTY OF ECONOMICS, COMMERCE AND MANAGEMENT

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

Setif 1 University - Ferhat ABBAS

قسم علوم التسيير

سطيف في: .....

استمارة التربص (ماستر)

إلى السيد: .....

.....

تحية طيبة وبعد

في إطار البرنامج الدراسي الخاص بطلبة الكلية الذي يتطلب تحضير مذكرة الماستر كأحد متطلبات التخرج, يشرفني أن أطلب من سيادتكم تقديم يد المساعدة للطلبة الآتية أسماؤهم لإنجاز هذا العمل في أحسن الظروف, خلال الفترة الممتدة:

من ../../.... إلى ../../....

عنوان المذكرة:

إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة

.....

الطلبة:

بشباني اكرام ..... رقم التسجيل: 202035052279

شاشة شيماء ..... رقم التسجيل: 202035032358

تأشيرة المؤسسة المستقبلة:

تأشيرة رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم علوم التسيير
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي
محلب فايزة

قسم علوم التسيير

السنة الجامعية: 2025/2024

الملحق 04: احصائيات الحاضنة2022-2023

الملحق 05:احصائيات الحاضنة 2023-2024

الملحق 06: احصائيات الحاضنة 2024-2025

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال تشخيص الإشكالات التي تعيق وصول أصحاب المشاريع إلى مصادر التمويل، وتحليل مدى فعالية الآليات المتوفرة، (ASF) مع التركيز على تجربة حاضنة جامعة سطيف 1 والصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، إضافة إلى تحليل بيانات إحصائية رسمية من مؤسسات داعمة.

شملت الدراسة مقابلات مع خبيرين في المجال، وتحليلًا لمؤشرات المشاريع المحتضنة في حاضنة جامعة سطيف 1 بين 2022 و2025، وكذا مراجعة لحصيلة تمويل صندوق ASF خلال نفس الفترة.

أظهرت النتائج أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه صعوبات متعددة، أبرزها تعقيد الإجراءات الإدارية، محدودية المرافقة، ضعف التنسيق بين الفاعلين، وصعوبات في تفعيل الامتيازات الممنوحة. كما بيّنت المعطيات أن عدد المشاريع الممولة سنويًا لا يعكس حجم الطلب الوطني، وأن الحاضنات الجامعية تفتقر إلى التجانس في الأداء والدعم الهيكلي.

وقد أكدت الدراسة صحة الفرضيات المطروحة، ودعت إلى إصلاحات تمس الجوانب التنظيمية والتنسيقية والتمويلية، مع ضرورة تفعيل الشباك الموحد، وتبسيط الإجراءات، وتحسين الاستفادة من الدعم الموجَّه لفئة المؤسسات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: تمويل – مؤسسات ناشئة – حاضنة جامعية – صندوق ASF – ريادة الأعمال.

Abstract:

The Reality of Startup Financing in Algeria – A Case Study of the Sétif 1 University Incubator and the Algerian Startup Fund (ASF)

This study aims to examine the reality of financing startups in Algeria by identifying the main obstacles hindering access to funding, evaluating the effectiveness of current mechanisms, and focusing on the case of the Sétif 1 University Incubator and the Algerian Startup Fund (ASF).

To achieve this, the descriptive-analytical method was adopted. Data collection relied primarily on expert interviews and the analysis of official statistics from relevant institutions.

The study included two expert interviews, an analysis of incubator project statistics between 2022 and 2025, and a review of funding figures provided by the ASF during the same period.

The findings indicate that Algerian startups face several challenges, most notably: complex administrative procedures, weak post-funding support, poor coordination between stakeholders, and limited access to actual financial and tax incentives. The data also show that the number of projects funded annually remains far below the national demand, and that university incubators lack consistency in performance and support.

The study confirms the proposed hypotheses and calls for structural reforms to improve coordination, simplify procedures, and enhance the effectiveness of startup support mechanisms.

Keywords: Startup financing – University incubator – ASF – Entrepreneurship – Algeria